

نشرة

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثالث، السنة 2020

صناعة الضمان في المنطقة والعالم

وتوقعات 2020

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation





تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية (21 دولة) بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف مرتفع من قبل ستاندرز آند بورز العالمية وللسنة الثانية عشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين من الدول العربية.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، والبضائع الرأسمالية، والسلع الاستراتيجية ومثلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار والتصدير في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في تلك المجالات.

عن المؤسسة



المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568 – الصفاة 13096
دولة الكويت
research@dhaman.org
+965 2495 9555

ستاندرد آند بورز تصنف "ضمان" في 2020
عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

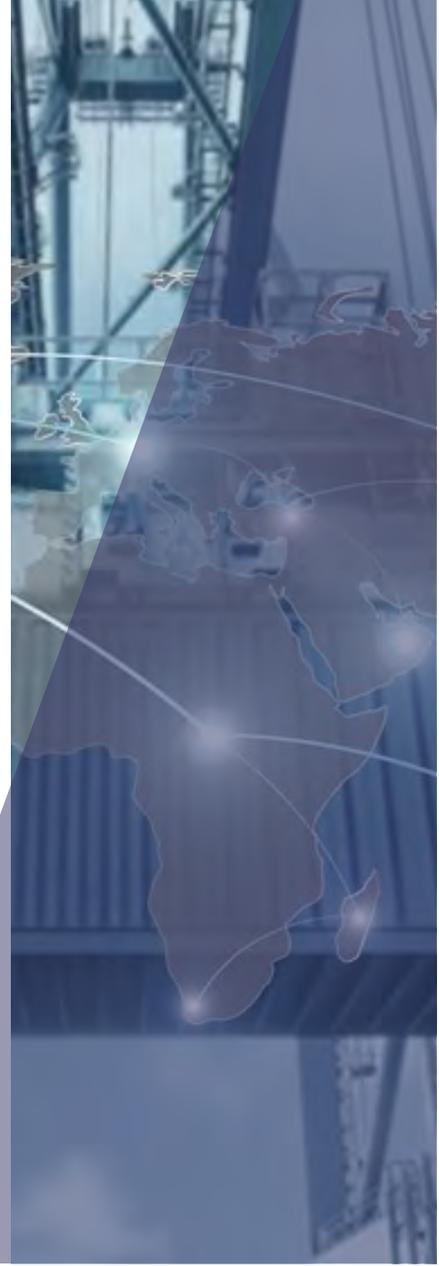


زوروا موقعنا على www.dhaman.org للاطلاع على خدماتنا



المحتويات

5	الافتتاحية
6	أنشطة المؤسسة
10	صناعة الضمان في العالم
28	صناعة الضمان في الدول الإسلامية
32	صناعة الضمان في الدول العربية
34	عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتأمين الصادرات



فرص وتحديات صناعة الضمان في ظل جائحة كوفيد 19

قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوزيع.

والاهم ان صناعة الضمان يمكنها ايضا الاستفادة من الفرص التي خلقتها الازمة عبر تنفيذ مجموعة من السياسات والاجراءات منها: دراسة التغييرات في الصناعة وسرعة التكيف معها والسعي الحقيقي لفهم العملاء واحتياجاتهم. وكذلك تطوير الخدمات وتكثيف استخدام التكنولوجيا في المعاملات وتعزيز الاتصالات مع العملاء والشركاء في الصناعة. هذا الى جانب تبسيط الاجراءات وتسهيل معاملات إعادة الهيكلة، واستحداث خطوط دعم خاصة للشركات المتضررة بشدة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق تؤكد المؤسسة حرصها على مواصلة تطوير عملياتها التأمينية التي شهدت نموا بقيمة 192.2 مليون دولار وبنسبة 11.7% من 1642 مليون دولار عام 2018 لتبلغ 1834 مليون دولار خلال العام 2019. توزعت ما بين 94% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات و6% لعمليات ضمان الاستثمار. وبلغ الحجم التراكمي لعمليات المؤسسة منذ تأسيسها وحتى نهاية العام 2019 ما يزيد على 20.6 مليار دولار.

وفي النهاية قد يترتب على كل او بعض تلك التغييرات زيادة الدور المهم الذي تقوم به صناعة الضمان في تسهيل حركة التجارة وتدفق الاستثمار. وكذلك دور المؤسسة في تعزيز نمو التجارة العربية والاستثمارات الاجنبية في المنطقة.

المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

شهد نشاط ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات في العالم تباطؤا في عام 2019، جراء انخفاض حركة التجارة العالمية، وتراجع أسعار النفط وعدم اليقين الناجم عن التوترات التجارية والسياسية. واستقرت قيمة الالتزامات الجديدة عبر الحدود لأعضاء اتحاد بيرن الذي يضم اهم 84 جهة عامة وخاصة ومتعددة الاطراف في هذا المجال عند 2.5 تريليون دولار، كما استقرت حصة صادرات السلع العالمية المؤمنة عند ما نسبته 13%.

اما عمليات الضمان في الدول الإسلامية فقد ارتفعت طبقا لاتحاد أمان الذي يضم 18 جهة بمعدل 15.4% الى 38.3 مليار دولار عام 2018. وفي المقابل تراجع حجم عمليات ضمان ائتمان الصادرات القائمة للصادرات الموجهة للدول العربية بمعدل 8.5% الى نحو 174 مليار دولار في عام 2019.

ومع بداية عام 2020 وما شهده العالم من تداعيات سلبية جراء جائحة كوفيد 19 على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية وتوقعات انكماش الاقتصاد العالمي بمعدلات قد تتجاوز الـ 5%، وهبوط التبادل التجاري السلعي بنسب قد تصل الى 32%، وتراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بنسب تتراوح ما بين 30 و40%، فمن الطبيعي ان ينعكس كل ذلك على توقعات صناعة الضمان في المنطقة والعالم خلال العام 2020.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات فإن هناك فرصاً عديدة توفرها ذات الأزمة سواء لبعض الدول التي يمكنها التحكم في انتشار الفيروس والاستفادة من تحولات سلسلة التوريد ومنها دول شرق أوروبا وشرق آسيا. وكذلك بعض القطاعات ومنها

308 طلبات بقيمة 581 مليون دولار خلال 4 أشهر

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الثالث لعام 2020

جاءت في مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 20.78% تلتها دولة الكويت بنسبة 18.86% ثم سنغافورة بنسبة 11.74%.

واستفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (10) دول عربية مصدرة و(3) دول أجنبية، كما بلغ عدد الدول المستوردة للسلع (40) دولة.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وفقاً لما يلي:

1. التصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.
2. الاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق.
3. تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة للفترة من 2020/1/1 إلى 2020/4/30.
4. مذكرة في شأن تعيين مدير الإدارة المالية والإدارية.
5. دراسة حول طرق تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن عقود التأمين.

عُقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الاثنين الموافق 13 يوليو 2020 بمقر المؤسسة في دولة الكويت (عبر تقنية الاتصال المرئي عن بُعد).

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2020/1/1 إلى 2020/4/30 حيث تلقت المؤسسة طلبات لتأمين الاستثمار وتأمين الائتمان بلغ عددها (308) طلبات، بقيمة إجمالية 581 مليون دولار أمريكي (179.64 مليون د.ك.). تضمنت هذه الطلبات طلباً لتأمين استثمار مباشر بقيمة إجمالية 70 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد طلبات تأمين الائتمان لعقود قائمة وجديدة (307) طلبات بقيمة إجمالية 511 مليون دولار أمريكي منها (192) طلب تأمين ائتمان صادرات بقيمة 470.80 مليون دولار، و(115) طلب تأمين ائتمان تجارة داخلية بقيمة 40.20 مليون دولار أمريكي، تقدم بهذه الطلبات شركات ومؤسسات مالية من (8) دول عربية و(4) دول أجنبية

إصدار كتيب تعريفى وتحديث الموقع الشبكي

انتهت المؤسسة عملية التحديث الدوري لمحتوى موقعها الشبكي بما يتضمن تزويده بالتقارير والنشرات الفصلية "والاصدارات الجديدة، فضلا عن تحديث الخلاصات المتعلقة بمختلف أنشطة إدارة العمليات كما تم تحديث الملفات التعريفية الرقمية المدرجة بالموقع والخاصة بكل من خدمات المؤسسة ودليل تأمين ائتمان الصادرات ودليل تأمين الاستثمار. هذا الى جانب إصدار المؤسسة لمطبوعة كتيب تعريفى جديد بعنوان "نبذة عن ضمان" وذلك باللغتين العربية والإنجليزية.

إبرام 29 عقداً و19 ملحقاً بقيمة 180.4 مليون دولار

وتم إبرام 29 عقداً و19 ملحقاً لتأمين ائتمان صادرات ولتأمين التمويل التجاري بقيمة قدرها حوالي 180.4 مليون دولار. وعلى مستوى ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة استفساراً عن ضمان مشروع استثماري في مصر.

تسلمت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام 2020 الجاري 128 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 7 دول عربية ومن جهتين أجنبيتين بقيمة قدرها حوالي 283.5 مليون دولار، كما تسلمت 15 استفساراً لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها حوالي 585.9 مليون دولار.

قدمت عرضاً عن خدماتها لمنتسبي الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

"ضمان الاستثمار" تؤمن صادرات المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في الكويت ضد مخاطر الائتمان

وبموجب مذكرة التفاهم يقوم الصندوق بتوجيه الشركات الكويتية الصغيرة والمتوسطة نحو المؤسسة للحصول على تغطية تأمينية لصادراتها ضد مخاطر عدم السداد سواء كانت تلك المخاطر ناجمة عن أسباب تجارية كعدم وفاء المستورد أو إفلاسه، أو مخاطر غير تجارية كمنع تحويل العملة أو المصادرة والتأميم أو الحروب والاضطرابات الأهلية في دولة المستورد.

وتنص المذكرة على تنظيم ندوات وزيارات ميدانية مشتركة لمنتسبي الصندوق الى جانب تعزيز التعاون في مجال التدريب والبحوث والدراسات والمعلومات التجارية والمالية والاقتصادية بصفة عامة.

قدمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عرضاً تفصيلياً لمنتسبي الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن خدمات تأمين الائتمان التي تقدمها وعن المخاطر المؤمن عليها وآليات التأمين والتعويض والاسترداد.

وأوضح بيان صحفي للمؤسسة أن العرض تضمن استعراضاً تفصيلياً لآليات استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في دولة الكويت من هذه الخدمات وكذلك المزايا التي تتيحها مذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنتفعين بخدمات الصندوق.

في الكويت والبحرين والسعودية

المؤسسة كثفت أنشطتها التسويقية خلال الربع الثالث من العام 2020

تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار
وتأمين تمويل التجارة.

كذلك قامت المؤسسة بالإعلان عن خدماتها وأنشطتها التأمينية في دليل التجارة العالمي للعام 2020-2021 والموقع الشبكي لدليل التجارة العالمي GTR –online لنفس الفترة وهو موقع متخصص في صناعة وتأمين وتمويل التجارة الدولية.

كثفت المؤسسة انشطتها التسويقية خلال الربع الثالث من العام الجاري 2020 وقامت خلال الفترة بالتواصل مع عدد من المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية ووسطاء التأمين وإصدار عدد من العروض والعقود التأمينية في كل من دولة المقر ومملكة البحرين وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض وذلك لتسويق مختلف عقود

حملة إلكترونية لقطاعات البتروكيماويات والأدوية والألمنيوم

نفذت المؤسسة حملة بريدية إلكترونية تجاه عدد من المصدرين من الشركات الهامة النشطة في قطاعات الصناعات البتروكيماوية والأدوية والألمنيوم، وشملت حملة بريدية أخرى مجموعة من المستثمرين لتعريفهم بخدمات المؤسسة في مجال تأمين الاستثمار.

لدوره المتميز في إنشاء المئات من المشروعات التنموية ودعم المبادرين العرب

"ضمان الاستثمار" تكريم عبد اللطيف يوسف الحمد كأحد أهم رواد العمل التنموي في الدول العربية

الحمد قام بتوجيه الدعوة لانعقاد الاجتماع الأول لمجلس مساهمي المؤسسة في عام 1974 وترأس أول لجنة للإشراف على أعمالها في العام 1975



كرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك تقديراً لعطائه غير المسبوق في مجال العمل التنموي على مدى ستة عقود، ولدوره الواضح في انشاء المئات من المشروعات التنموية في جميع الدول العربية، ولجهوده الكبيرة في تعزيز العمل العربي المشترك، وكذلك لمبادراته الرائدة في دعم وتشجيع المبادرين العرب في مختلف المجالات.

وقام المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السيد/ عبد الله احمد الصبيح بإهداء السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد "لوحة تذكارية" نيابة عن مجلس مساهمي المؤسسة ومجلس ادارتها وتعبيراً عن شكر وتقدير ادارة المؤسسة له باعتباره أحد أهم رواد العمل التنموي في الدول العربية، مشيراً الى انه ونيابة عن كوادر المؤسسة اقترح إطلاق اسم السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد على قاعة المؤتمرات الرئيسية في المقر الدائم للمنظمات العربية.

وأضاف الصبيح أن السيد/ عبد اللطيف الحمد قام بدور مهم في مناقشات انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ودفع مسيرة العمل فيها منذ تأسيسها وحتى الآن. حيث قام بتوجيه الدعوة لانعقاد الاجتماع الأول لمجلس مساهمي المؤسسة في عام 1974، وترأس أول لجنة للإشراف على أعمالها في العام 1975، فضلاً عن أن "الصندوق العربي" يساهم في رأسمال "المؤسسة" ويشارك بفعالية في أنشطة واجتماعات مجلس مساهميها.

وأشار الصبيح الى ان الحمد نجح خلال فترة قيادته للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما بين عامي 1985 و2020 في مواصلة مسيرة انجازاته واحداث طفرة كبيرة في عمله حيث تشير الاحصاءات الى ان القيمة

"الصندوق الكويتي" من الانطلاق وتحقيق انجازات عديدة لتعبئة الموارد من أجل التنمية في الدول العربية والآسيوية والأفريقية، هذا الى جانب تقلده لمنصب وزير المالية ووزير التخطيط في دولة الكويت خلال الفترة ما بين عامي 1981 و1983.

وأفاد الصبيح أن الصندوق العربي وخلال فترة قيادة الحمد ركز جهوده في المقام الأول على تعزيز التنمية في الدول العربية، وتعبئة الإمكانيات الإنتاجية للشعوب العربية، وتشجيع البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وإقامة شراكات طويلة الأمد مع مؤسسات التنمية الدولية.

الاجمالية لعمليات الصندوق التراكمية المختلفة منذ بداية عملياته عام 1974 وحتى منتصف اغسطس من العام 2020 تجاوزت 11.4 مليار دينار كويتي (تعاادل نحو 37.7 مليار دولار امريكي) موزعة على نحو 2000 قرض ومنحة وتمويل ومساهمة لصالح الحكومات والقطاع الخاص واستفاد منها ملايين المواطنين في 22 دولة عربية.

واوضح الصبيح أن إنجازات الحمد في "الصندوق العربي" جاءت كثمرة تجربته الناجحة في قيادة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة ما بين عامي 1963 و1982 والتي أرسى من خلالها قواعد عمل وآليات فعالة مكنت

عبد اللطيف الحمد.. شخصية استثنائية أثرت مسيرة التنمية العربية

شغل مناصب عدة كرئيس وعضو مجلس ادارة في العديد من المؤسسات الاقتصادية الاقليمية والدولية، وعضو في مجالس اللجان الاستشارية لعدد من المؤسسات المالية الدولية، منها البنك الدولي، وعضو في مجموعة الثلاثين، وعضو في مجالس أمناء العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في العالم العربي وعلى مستوى العالم.

أشرف على انشاء المقر الدائم للمنظمات العربية وحوله من مجرد مبنى متطور يضم مقرات أربع منظمات وجهات عربية رائدة الى متحف مفتوح يضم مقتنيات نادرة وتاريخية، الى جانب ابداعات لفنانين ورسامين عرب، بل نجح في جعل هذا المبنى رمزا للمهنية والانضباط ومثالا لما يجب ان تكون عليه ادارة المؤسسات في دول المنطقة.

كما قام السيد/ عبد اللطيف الحمد بدور مهم في مناقشات انشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ودفع مسيرة العمل فيها منذ تأسيسها وحتى الآن. حيث قام بتوجيه الدعوة لانعقاد الاجتماع الاول لمجلس مساهمي المؤسسة في عام 1974، وترأس أول لجنة للإشراف على أعمالها في العام 1975، فضلا عن أن "الصندوق العربي" يساهم في رأسمال "المؤسسة" ويشارك بفعالية في أنشطة واجتماعات مجلس مساهميها.

وفي هذا السياق وازضافة لأسباب اخرى عديدة لا يتسع المجال لذكرها كان من الطبيعي ان يتم تكريم راند العمل التنموي العربي عبد اللطيف يوسف الحمد من العديد من ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول العربية بأرفع الاوسمة والنياشين وكل اساليب التقدير المختلفة. كما تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية من جهات تعليمية اقليمية ودولية، وإطلاق اسمه على العديد من المؤسسات التنموية في دول المنطقة.

ومع انتهاء فترة قيادته للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتقدم ونيابة عن مجلس المساهمين ومجلس الادارة وكوادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالشكر والتقدير لراند التنمية العربية، إضافة الى تقديم "الوحة تذكارية" باسم المؤسسة، فضلا عن اقتراح إطلاق اسم السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد على قاعة المؤتمرات الرئيسية في المقر الدائم للمنظمات العربية.

وفي الختام انقل لراند التنمية العربية تمنياتنا جميعا له بالتوفيق واستمرار وتواصل العطاء عبر عضويته في مجالس اللجان الاستشارية لعدد من المؤسسات المالية الدولية، وعضويته في مجالس أمناء العديد من المؤسسات البحثية والتعليمية في المنطقة والعالم، الى جانب نشاطه المتنوع عبر الكتابات واوراق العمل والاسهامات العلمية في المؤتمرات والدوريات الدولية والاقليمية المهمة وغيرها من المجالات.

عبد الله أحمد الصبيح
المدير العام



مع بداية الستينيات شهدت المنطقة العربية نهضة كبرى بفضل الفوائض المالية النفطية وجهود قيادات ومسؤولين كبار نجحوا في الاستفادة من تلك الفوائض في تنفيذ خطط ومشروعات تنموية طموحة في بلدانهم وكذلك في الدول الشقيقة عبر صناديق التنمية العربية، وفي هذا السياق يبرز اسم معالي السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد رئيس مجلس الادارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كأحد أهم رواد جيل المؤسسين والمبادرين في مجال التنمية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بإنجازاته الضخمة وادائه الاستثنائي على مدى العقود الستة الماضية.

كان لنشأة السيد/ عبد اللطيف الحمد على ارض الكويت في نهاية الثلاثينيات وأصله الطيب وتعليمه الراقي في المدرسة القبلية بالكويت، ثم في فيكتوريا كوليدج بالإسكندرية والجامعة الامريكية بالقاهرة، ثم كلية كليرمونت وجامعتي هارفارد وستانفورد بالولايات المتحدة كان لهم ابلغ الاثر في تكوين شخصيته الثرية المتزنة المتنوعة والمتشعبة في معارفها وثقافتها وعلاقاتها.

وجاءت خبراته الطويلة في مجال العمل العام على مدى ستة عقود جلتها في مجال التنمية عبر قيادته للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الفترة ما بين عامي 1963 و1982، وتوليته مسئولية وزارتي المالية والتخطيط في دولة الكويت في الفترة ما بين عامي 1981 و1983، ثم قيادته للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الفترة ما بين عامي 1985 و2020 لتجعل منه شخصية استثنائية بكل المقاييس.

ساهم السيد/ عبد اللطيف الحمد في تحسين حياة الملايين من المواطنين العرب عبر اشرافه على تنفيذ المئات من مشاريع التنمية للصندوقين الكويتي والعربي في مجالات المرافق والبنية التحتية وشبكات المياه والكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة والري والتنمية الريفية والصناعة والتعدين وغيرها من المجالات وبتكاليف اجمالية ضخمة.

ويعد الحمد صاحب مدرسة في التنمية العربية لا تكفي بمجرد تمويل المشروعات وبناء المنشآت بل اتسعت في نظرتها لتشمل بناء الانسان وتنميته عبر سياسات وبرامج لدعم وتشجيع المبادرين والمبدعين العرب في مختلف المجالات بما فيها المجالات البحثية والثقافية والفنية وغيرها باعتبارها الهدف النهائي والوسيلة الاهم لبرامج التنمية.

هو عروبي بامتياز قولاً وفعلاً عبر ادارته البارعة لفريق عمل متعدد المهارات والخبرات تم انتقاؤه وفق معايير مهنية من مختلف الجنسيات العربية لمساعدته في ترسيخ مكانة "الصندوق" في قلوب ملايين العرب والقيام بدوره في مساعدة حكوماتهم على تحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة.

حياه الله واكسبته الخبرة سمات شخصية نادرة أبرزها ميزة التوازن الدقيق في الخصال ما بين التواضع والحسم وكذلك ما بين الموضوعية والانسانية الى جانب ما يمتلكه من علم وخبرة وحرص على مبادئ العدالة والرحمة والوفاء.

صناعة الضمان

في العالم والدول الإسلامية والعربية

شهدت صناعة تأمين الصادرات تباطؤًا إلى حد ما في عام 2019، متأثرة بانخفاض التجارة العالمية، وانخفاض أسعار النفط وعدم اليقين الناجم عن التوترات الجيوسياسية. واستقرت قيمة الالتزامات الجديدة عبر الحدود لأعضاء اتحاد برن عند 2.5 تريليون دولار، وظلت حصة صادرات السلع العالمية المدعومة عند ما نسبته 13% بنهاية عام 2019.

وجاءت الحصة الأكبر من الأعمال الجديدة كما هو الحال دائمًا من تأمين انتمان الصادرات في المدى القصير بنسبة 91%، حيث زاد حجم التجارة المضمونة بشكل هامشي بمعدل 0.7% إلى 2.26 تريليون دولار، وذلك بفضل زيادة التزامات وكالات ضمان الصادرات بشكل رئيسي.

وتظل أوروبا إلى حد بعيد أكبر وجهة للصادرات المؤمن عليها في المدى القصير، بنسبة 50% من الإجمالي، ولكن مع تسجيل أكبر نمو في الأعمال الجديدة في أمريكا الشمالية بمعدل 13%، وأفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 12%، وروسيا ورابطة الدول المستقلة بمعدل 11%.

أما عمليات المدى الطويل فقد شهدت انخفاضًا كبيرًا، جراء تراجع بنسبة 15% على أساس سنوي في الالتزامات الجديدة لتأمين انتمان الصادرات متعدد الأطراف، إلى 141 مليار دولار، في المقابل تم تعويض جزء من التراجع من خلال زيادة الالتزامات الجديدة غير المقيدة من 19 مليار دولار في عام 2018 إلى 23 مليار دولار عام 2019 (أي الالتزامات عبر الحدود التي لا ترتبط مباشرة بعقد تصدير). في المقابل استقرت عمليات التأمين ضد المخاطر السياسية الجديدة للاستثمارات عبر الحدود عند 46 مليار دولار.

ويعتبر الانخفاض في الالتزامات الجديدة للاتفاقيات المتعددة الأطراف، اتجاهًا طويل الأمد، مدفوعًا بتقلب الطلب، والتغيرات الهيكلية في تمويل المشروعات الكبيرة، وزيادة التداخلات مع مصادر التمويل الأخرى غير انتمان الصادرات التقليدية.

ولا تزال عمليات انتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل قوية نسبيًا في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على الرغم من انخفاضها في مناطق أخرى، حيث تشهد إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص زيادة قوية في الالتزامات بفضل جزء كبير من الاستثمار في بناء مشروع للغاز في موزمبيق.

وفيما يتعلق بنشاط سوق التأمين الخاص فمن الملاحظ أن شهرته تزداد قابلية للأعمال التجارية متعددة الأطراف، لا سيما من خلال إعادة التأمين على التزامات الوكالات في نهاية عام 2019. حيث تشير التقديرات إلى أن سوق إعادة التأمين الخاص يغطي حوالي 60 مليار دولار بما نسبته 9% من إجمالي التزامات انتمان التصدير في المديين المتوسط والطويل للوكالات.

أما التعويضات المدفوعة والقروض المتعثرة الإجمالية لجميع الأعمال التجارية عبر الحدود فقد تراجعت بشكل طفيف إلى 6.2 مليارات دولار في عام 2019، ولكنها ظلت ضمن النطاق المتوسط للسنوات العشر الماضية. كذلك انخفضت مطالبات التأمين متعدد الأطراف بنسبة 19% على أساس سنوي، بينما زادت مطالبات المدى القصير بنسبة 8%. لتتجاوز لأول مرة مطالبات المديين المتوسط والطويل، مدفوعة إلى حد كبير بزيادة المطالبات المدفوعة من قبل شركات التأمين الخاصة لمقابلة المخاطر في أوروبا الغربية.

وعلى الرغم من أن وكالات ضمان انتمان دفعت 75% من جميع المطالبات، فإن النسبة الإجمالية للمطالبات المدفوعة إلى الالتزامات انخفضت في عام 2019 لجميع خطوط الأعمال، في المقابل ارتفعت نسبة المطالبات إلى الالتزامات في شركات التأمين الخاصة لعمليات المديين المتوسط والطويل للمرة الأولى منذ عام 2016.

اما على الصعيد الاسلامي فتوضح بيانات اتحاد امان أن قيمة عمليات الضمان التي نفذتها هيئات تأمين انتمان الصادرات وضمنان الاستثمار في الدول الإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء “الاتحاد”، ارتفعت لتبلغ 38.26 مليار دولار خلال عام 2018، بنمو 15% مقارنة بعمليات قيمتها 33.16 مليار دولار في العام 2017. وقد عاودت أقساط التأمين عن العمليات المبرمة ارتفاعها بقوة بمعدل 80% لتبلغ 187 مليون دولار. وعلى الرغم من ارتفاع التعويضات المطلوبة بنسبة كبيرة بلغت 73.3% إلى 78 مليون دولار فإن مبالغ التعويضات المستردة عن المخاطر المحققة تراجعت بحدة بمعدل 69% لتبلغ 13 مليون دولار خلال نفس العام.

في المقابل وحسب بيانات البنك الدولي المستندة لإحصاءات اتحاد بيرن، شهدت عمليات ضمان انتمان الصادرات القائمة للصادرات الموجهة للدول العربية تراجعاً من 190 مليار دولار بنهاية عام 2018 بقيمة 16.1 مليار دولار وبنسبة 8.5% إلى نحو 174 مليار دولار بنهاية عام 2019، لتمثل 7.7% من مجمل العمليات في العالم. إلا أنها لازالت أعلى من المتوسط البالغ 161.5 مليار دولار سنوياً خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2018.

اما عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات التأمينية فقد شهدت ارتفاعاً بقيمة 192.2 مليون دولار وبنسبة 11.7% من 1642 مليون دولار عام 2018 لتبلغ 1834 مليون دولار خلال العام 2019. وجاء هذا النمو كمحصلة للارتفاع الكبير في عمليات ضمان انتمان الصادرات بقيمة 256.6 مليون دولار وبنسبة 17.5% إلى 1723 مليون دولار، في مقابل تراجع عمليات ضمان الاستثمار بقيمة 64.3 مليون دولار وبنسبة 36.7% خلال نفس الفترة.

ملاحظات بشأن بيانات اتحاد بيرن

- يقدم اتحاد بيرن أكبر مجموعة بيانات شمولية عن أعمال انتمان الصادرات وتأمين الاستثمار حيث يجمع معلومات مفصلة عن التعرض للمخاطر، والالتزامات، والمطالبات، والمبالغ المستردة، ودخل الأقساط وإعادة التأمين، حسب المزود، وخط العمل، والبلد، والقطاع ونوع الملتزم، وذلك من 84 جهة عامة وخاصة ومتعددة الأطراف يمثلون أكبر وأنشط وكالات انتمان الصادرات الوطنية، وأكبر مزودي الائتمان التجاري والتأمين ضد المخاطر السياسية، ويستحوذون مجتمعين على الغالبية العظمى من نشاط تأمين انتمان الصادرات على مستوى العالم.
- يقدم الأعضاء بيانات عن أنشطتهم التجارية مرتين سنوياً، تغطي النشاط حتى نهاية الربع الثاني ولعام كامل. إضافة إلى وجود سلاسل زمنية لبيانات الصناعة منذ الثمانينيات، مع توافر تقارير مفصلة لكل دولة على حدة منذ عام 2005 وحتى الآن.
- على مدى السنوات العديدة الماضية، تم إجراء عدد من التعديلات على بروتوكولات الإبلاغ عن البيانات، بهدف تحسين التفاصيل والدقة والتناسق في المعلومات التي تم جمعها.
- في عام 2019، ولأول مرة، أصبحت تقارير الاتحاد متوافقة تماماً مع خطوط الاعمال، وسيعطي المضي قدماً تمثيلاً أكثر دقة للحالة العامة لسوق تأمين انتمان الصادرات. كما تم البدء في جمع المعلومات عن قطاعات الصناعة، والمنتجات الإضافية (مثل رأس المال العامل وتأمين الكفالات)، وكذلك تفاصيل إضافية حول المنتجات الأساسية (مثل المخاطر الفردية / التغطية المتجددة في الأعمال قصيرة الأجل).
- يجب التحذير بشأن إجراء المقارنات عبر أنظمة الإبلاغ المختلفة وخصوصاً بالنسبة للبيانات الجديدة، مثل قطاعات الصناعة والمنتجات المحلية الإضافية. حيث سيتطلب الأمر عدة تقارير مستقبلية قبل أن تتمكن من رصد اتجاهات ذات دلالة.
- تم إجراء بعض التغييرات الهيكلية الضرورية في التعريفات وإعداد التقارير في عام 2017 التي انعكست في ارقام التقريرين السابقين (2017 و2018). وأبرزها، البيانات الخاصة بتأمين انتمان الصادرات قصير الأجل (الالتزامات + حجم الأعمال) والتأمين ضد المخاطر السياسية (التغطية الجديدة).

تأثيرات جائحة كوفيد 19 ومستقبل صناعة الضمان

والواسعة النطاق من العملاء في ظل وضع غير مسبوق وسيناريوهات غير دقيقة للتعافي، وكذلك عدم يقين بشأن التنبؤات الاقتصادية، وخصوصا بالنسبة للمشاركين في التجارة الدولية والتمويل وتأمين ائتمان الصادرات. هذا الى جانب توقعات مؤسسة أتراديوس العالمية للتأمين بتأثر الشركات العاملة في مختلف قطاعات الاعمال وجميع انحاء العالم مع زيادة بنسبة 26% في حالات إفلاس الشركات .

الا انه ورغم تلك التوقعات لم يشهد النصف الأول من العام 2020، زيادة كبيرة في المطالبات أو حالات الإفلاس. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الحماية التي توفرها أشكال مختلفة من الدعم المالي من الحكومات ورد الفعل السريع للمقرضين وشركات التأمين في إعادة هيكلة الصفقات عند الضرورة.

وفي المقابل وعلى الصعيد الايجابي فقد استفادت بعض القطاعات من الجائحة وتداعياتها ومنها قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوزيع. كما يمكن للبلدان التي يمكنها التحكم في انتشار الفيروس أن تستفيد من تحولات سلسلة التوريد ومنها دول أوروبا الشرقية وشرق آسيا. فضلا عن ان تقلبات العرض والطلب بعد أو أثناء الموجة الثانية من الجائحة ستؤدي إلى تسريع الاتجاهات الحالية المتمثلة في المزيد من التقارب، والمزيد من تبسيط العمليات المدفوع بالتكنولوجيا عبر سلاسل القيمة.

وفي النهاية قد يترتب على كل او بعض تلك التغيرات زيادة الدور المهم الذي تقوم به صناعة الضمان في تسهيل التجارة. حيث يعد تأمين الائتمان أداة لإدارة المخاطر الدورية المضادة، وعلى الرغم من أنه لا يمنع الآثار المباشرة لهذا النوع من الأزمات (كما أنه لم يتم تصميمه من أجله بالفعل)، فإنه وسيلة وقائية حيوية ضد بعض أسوأ العواقب، فضلا عن دوره في تحفيز التعافي. والخلاصة أن هذه الأزمة قد تقدم بعض الفرص الى جانب ما فرضته من تحديات.

شهد العالم مع بداية العام 2020 أزمة جائحة كوفيد -19 غير المسبوقة التي انعكست على جميع مؤشرات الأداء في مختلف القطاعات ومناطق العالم جراء الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي الناجم عن عمليات الإغلاق والاضطرابات الواسعة النطاق في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ولاسيما سلاسل التوريد الدولية والإنتاج.

وترجح تقارير المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية حدوث ركود اقتصادي عالمي حيث يتوقع صندوق النقد الدولي انكماشاً بمعدل 4.9% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فيما يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل الانكماش الى 5.2% لعام 2020، وهو ما سينعكس سلباً على التجارة بجانبها الصادرات والواردات. خصوصاً وان الأزمة جاءت في أعقاب تراجع مؤشرات التجارة الدولية في العام 2019، جراء تقلبات أسعار النفط، والتوترات التجارية، والاضطرابات المدنية، والجيوسياسية، وغيرها. حيث انتهى عام 2019 بتنفيذ واشنطن تهديداتها تجاه بكين من خلال تطبيق تعريفات عقابية على بضائع كل منهما بقيمة 550 مليار و 185 مليار

دولار. مما أدى إلى تشوهات في السوق في مقابل نشاط لبعض اتفاقيات التجارة التفضيلية والصفقات المتبادلة بين شريكين أو أكثر والاتفاقات الإقليمية التي يقوض بعضها المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

وعليه فمن المؤكد أن أحجام التجارة ستخفض لعام 2020، مع استمرار القيود التجارية الإضافية المفروضة بسبب الجائحة، فما يقرب من 100 سلطة قضائية تقيد تصدير الأدوية والإمدادات و 32 بلداً تقيد الصادرات الغذائية، هذا الى جانب الاضرار الكبيرة في سلاسل التوريد وخصوصاً في الصناعات الكبيرة مثل السيارات وغيرها.

ولذا فمن المتوقع ان تواجه جميع الجهات العاملة في مجال صناعة الضمان في المنطقة والعالم تحديات صعبة. سواء كانت وكالات ائتمان صادرات عامة او متعددة الأطراف أو شركات تأمين خاصة، وذلك للاستجابة للطلبات الجديدة

الأزمة قد تعزز دور صناعة الضمان في تسهيل التجارة

إجراءات صناعة الضمان للتكيف مع الجائحة ومواصلة النشاط

للتكيف مع تداعيات جائحة كوفيد 19 ومواصلة النشاط، شرع العديد من الأعضاء في اتحاد بيرن في اتخاذ إجراءات سريعة منها:

1. التحول إلى طرق مختلفة للعمل والتواصل.
2. رقمنة الاتصالات والعقود للحفاظ على خطوط دعم مفتوحة لطرفي العقود التجارية، مع البنوك والمدنيين الأجانب والحكومات.
3. استحداث أو تعزيز خطوط دعم خاصة للشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة.
4. تسهيل إعادة الهيكلة والتفاوض على الصيغ التي تسمح للمدنيين بالوفاء بالتزاماتهم رغم التحديات القائمة.
5. التحرك السريع وبشكل هادف ومبدع بالاستفادة من دروس الماضي.
6. المرونة والقدرة على التكيف والسعي الحقيقي لفهم العملاء واحتياجاتهم.
7. التعاون بين الجهات العامة والخاصة وخصوصا في آليات إعادة التأمين والتعبئة الإضافية وغيرها للحفاظ على حدود الائتمان.
8. إعادة هيكلة سريعة جدًا في العديد من القطاعات التي تضررت بشدة وخصوصا الطيران والشحن.
9. التنسيق مع الشركاء في الصناعة المصرفية للحفاظ على القدرة المالية وإدارة عمليات إعادة الهيكلة عند الضرورة.

صناعة الضمان في العالم

الالتزامات القائمة في نهاية عام 2019

المتداول، وعمليات التدويل، وتأمين الكفالات للمصدرين والبنوك، وتغطية مخاطر التصنيع الفردي، والكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن وتغطية الشحنات مسبقة الدفع (97% منها يدعم التجارة الخارجية بشكل غير مباشر).

الحدود بحصة تبلغ 96% وتشمل ائتمان صادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وعمليات تأمين ضد المخاطر السياسية والتزامات أخرى عبر الحدود، والبقية بحصة بلغت 4% للالتزامات أعمال تجارية محلية تشمل رأس المال

بلغت الالتزامات القائمة لعمليات ائتمان الصادرات وتأمين المخاطر السياسية عبر الحدود وكذلك التزامات الاعمال التجارية المحلية ما قيمته 2.83 تريليون دولار بنهاية عام 2019، وتوزعت تلك الالتزامات ما بين التزامات أعمال عبر

الالتزامات القائمة لعام 2019 (2.83 تريليون \$)

التزامات الأعمال عبر الحدود	%	مليون \$
ائتمان الصادرات قصيرة المدى	64%	1,753,208
ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى	26%	703,996
التأمين ضد المخاطر السياسية	6%	176,999
التزامات أخرى عبر الحدود	3%	89,413
الإجمالي		2,723,616
التزامات الأعمال التجارية المحلية	%	مليون \$
رأس المال المتداول	53%	58,898
التدويل	21%	23,033
تأمين الكفالات للمصدرين والبنوك	15%	16,378
تغطية مخاطر التصنيع الفردي	6%	6,392
الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن	5%	5,121
تغطية الشحنات مسبقة الدفع	0%	434
الإجمالي		110,256



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

حصة القطاعين العام والخاص

القدرة والرغبة في تحمل المخاطر السياسية ولمدى أطول. فيما استحوذت الشركات الخاصة على 72% من عمليات ائتمان صادرات المدى القصير والبالغ مجموعها 1.75 تريليون دولار.

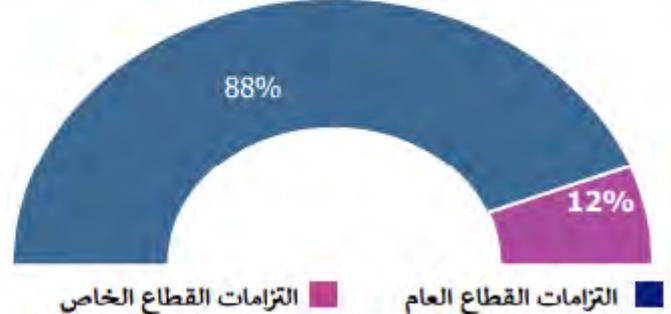
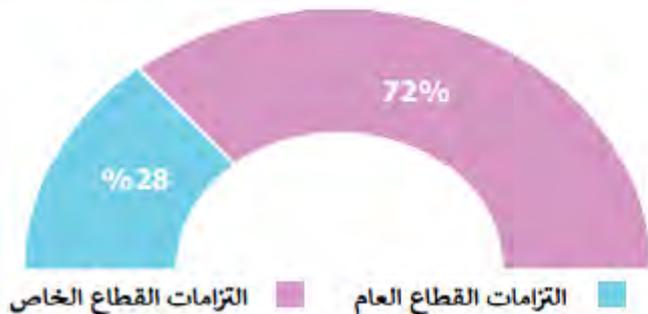
صادرات المديين المتوسط والطويل وعمليات ضمان الاستثمار وعمليات الائتمان الأخرى عبر الحدود، والبالغ مجموعها 970.4 مليار دولار وذلك بسبب افتقار الوكالات الخاصة الى

وفيما يتعلق بحصة القطاعين العام والخاص من التزامات الأعمال القائمة عبر الحدود في نهاية 2019 فقد استحوذت الوكالات العامة ومتعددة الاطراف على 88% من عمليات ائتمان

حصة القطاعين العام والخاص من التزامات الأعمال القائمة عبر الحدود لعام 2019

ائتمان صادرات المدى القصير

ائتمان صادرات المدى المتوسط / الطويل والاستثمار
ائتمانات أخرى عبر الحدود



التوزيع الجغرافي للالتزامات القائمة

تركزت التزامات الأعمال عبر الحدود لعام 2019 في القارة الأوروبية بحصة بلغت 36.7%، ثم حلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية باستحواذها على 18% من مجمل العمليات، تلتها منطقة أمريكا الشمالية بحصة بلغت 11.6%، ثم أمريكا اللاتينية (9.1%) ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستحواذها على 8.6% من مجمل العمليات وبقية بلغت 236.4 مليون دولار، ثم أفريقيا جنوب الصحراء 6.3%، ثم روسيا ورابطة الدول المستقلة 5.3% وأخيرا جنوب آسيا بحصة بلغت 4.3%.

التوزيع الجغرافي حسب طبيعة العمليات

حسب نوعية العمليات المؤمن عليها تكشف الأرقام تركيز عمليات ائتمان الصادرات قصيرة المدى في أوروبا بحصة 49%، فيما بلغت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5% فقط وبقية 87.5 مليار دولار، أما عمليات ائتمان الصادرات متوسطة وطويلة المدى فقد شهدت حلول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الأولى بحصة 16% وبقية 110.8 مليارات دولار، فيما حلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في المقدمة لعمليات ضمان الاستثمار بحصة بلغت 30%، كما بلغت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 11% وبقية 24.8 مليار دولار. أما العمليات الأخرى عبر الحدود فتركزت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحصة 21% وبقية 13.3 مليار دولار.

التوزيع الجغرافي للالتزامات الأعمال عبر الحدود لعام 2019 حسب نوعية العمليات المؤمن عليها (مليون \$)

الإقليم الجغرافي	ائتمان صادرات قصيرة المدى	ائتمان صادرات متوسطة / طويلة المدى	الاستثمار	عمليات أخرى عبر الحدود	الإجمالي
أوروبا	861,124	107,395	24,355	11,454	1,004,328
شرق آسيا والمحيط الهادئ	313,082	98,461	70,784	9,626	491,954
أمريكا الشمالية	221,405	86,050	4,374	6,773	318,602
أمريكا اللاتينية	128,069	78,409	33,878	9,921	250,278
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	87,516	110,825	24,752	13,276	236,369
جنوب آسيا	50,281	44,274	18,992	3,654	117,202
روسيا ورابطة الدول المستقلة	46,767	64,818	29,815	3,736	145,136
أفريقيا جنوب الصحراء	35,116	107,711	26,835	3,532	173,195
الإجمالي	1,743,360	697,943	233,785	61,972	2,737,064

التوزيع القطاعي للالتزامات القائمة

على الرغم من ان حصة كبيرة من عمليات ائتمان الصادرات قصيرة المدى خلال عام 2019 لم يتم توزيعها قطاعيا بشكل دقيق بسبب حداثة التصنيف القطاعي فإنه يمكن القول ان قطاع المنتجات المصنعة استحوذ على حصة بلغت 13% من مجمل العمليات، تلاه قطاع الالكترونيات بحصة 11% ثم السلع غير المتعلقة بالطاقة بحصة 5%، ثم صناعة السيارات والنقل بحصة بلغت 5%، في حين توزعت الحصة المتبقية ما بين قطاعات تصنيع السلع الرأسمالية، والمنتجات الصيدلانية والطبية، والزراعة والغذاء، وهندسة البناء، وبيع الطاقة. أما عمليات ائتمان الصادرات المتوسطة وطويلة المدى والاستثمار خلال عام 2019 فقد تركزت بنسبة 16% في السلع الرأسمالية والنقل، ثم البنية التحتية 11%، والطاقة 11%، ثم الموارد الطبيعية 10%، ثم التصنيع 6%، والطاقة المتجددة 6%، أما المنتجات الأخرى وحصلتها 35% فتمثل قطاعات معروفة ولكنها تختلف عن التصنيف المعتمد، فيما يضم بند (غير محدد) وحصلته 4% القطاعات غير المعروفة. ومن الضرورة التنبيه الى وجود بعض التداخل بين القطاعات مثل النقل وتصنيع السيارات، وكذلك الطاقة وبيع الطاقة.

التوزيع القطاعي للالتزامات عبر الحدود

ائتمان الصادرات قصيرة المدى (خلال عام 2019 ، مليار \$)

القطاع	\$	%
تصنيع المنتج	240	13%
إلكترونيات	194	11%
السلع غير المتعلقة بالطاقة	85	5%
صناعة السيارات والنقل	82	5%
تصنيع السلع الرأسمالية	80	4%
المنتجات الصيدلانية والطبية	75	4%
الزراعة والغذاء	75	4%
هندسة البناء	55	3%
سلع الطاقة	14	1%
غير محدد	550	31%
منتجات / مشاريع / شركات / استثمارات أخرى	340	19%
الإجمالي	1,790	

التوزيع القطاعي للالتزامات عبر الحدود

ائتمان الصادرات المتوسطة / طويلة المدى والاستثمار (خلال عام 2019 ، مليار \$)

القطاع	\$	%
النقل (السلع الرأسمالية)	141	16%
البنية التحتية	97	11%
الطاقة	96	11%
المصادر الطبيعية	82	10%
التصنيع	53	6%
الطاقة المتجددة	50	6%
غير محدد	35	4%
منتجات / مشاريع / شركات / استثمارات أخرى	304	35%
الإجمالي	858	

المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

حسب مجموعات الدول

الفترة (2015-2019) فقد شهد ارتفاعاً في تعرض العمليات للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بأكثر من 40%، مدفوعاً بالالتزامات المتزايدة للبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وذلك على حساب عمليات الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

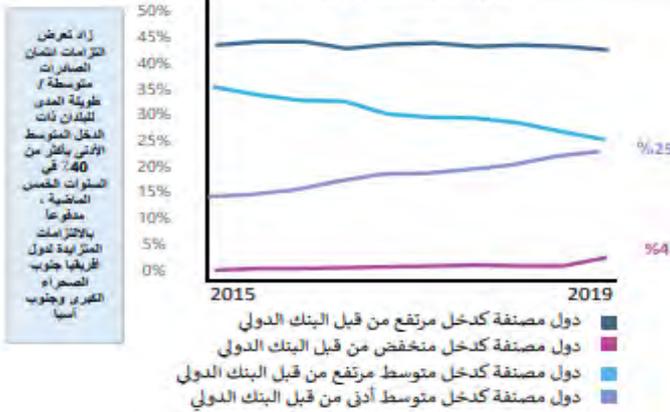
المرتفع وبنسبة 16% في دول الدخل المتوسط المرتفع و7% في دول الدخل المتوسط الأدنى وأقل من 0.5% في دول الدخل المنخفض.

أما التوزيع الجغرافي لالتزامات ائتمان الصادرات متوسطة وطويلة المدى خلال

يكشف التوزيع الجغرافي للالتزامات خلال الفترة (2015-2019) ما بين المجموعات الأربع المصنفة من قبل البنك الدولي حسب مستوى الدخل استقراراً نسبياً في توزيع التزامات ائتمان الصادرات قصيرة الأجل. حيث تركزت بنسبة 76% في دول الدخل

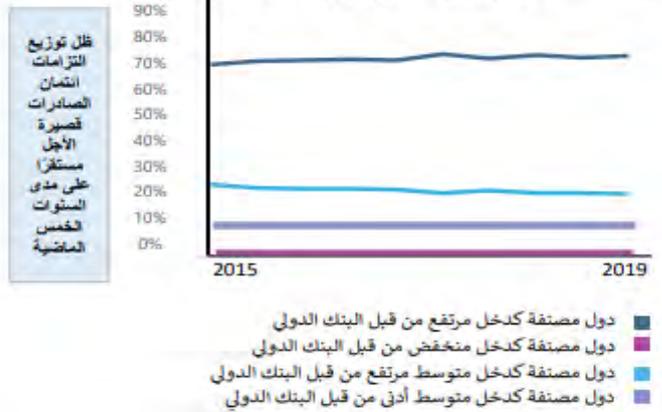
الاتجاهات في توزيع مخاطر الالتزامات (2015-2019)

التزامات ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى
حسب تصنيف الدخل للدول ، 2015-2019



الاتجاهات في توزيع مخاطر الالتزامات (2015-2019)

التزامات ائتمان الصادرات قصيرة المدى
حسب تصنيف الدخل للدول ، 2015-2019



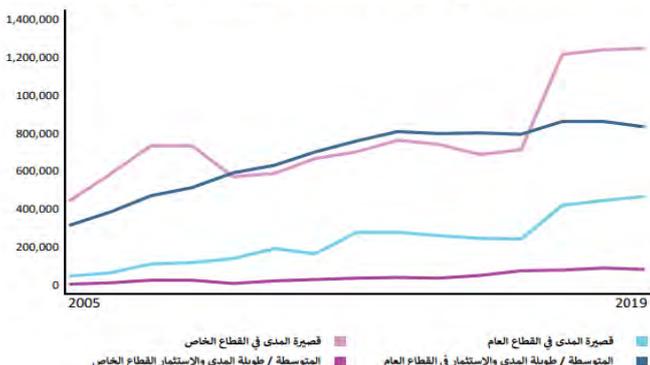
اتجاهات إعادة التأمين

شهدت عمليات إعادة تأمين ائتمان الصادرات متوسطة وطويلة المدى الخاصة بالوكالات اتجاهاً عاماً للنمو خلال السنوات الخمس الأخيرة ما بين عامي 2015 و2019 حيث شهدت قيمتها ارتفاعاً. كما ارتفعت نسبة العمليات المعاد تأمينها من مجموع العمليات من قبل جهات إعادة التأمين خلال الفترة (2019-2005) بشكل كبير من أقل من 2% عام 2005 إلى أكثر من 13% عام 2019. حيث أعلنت وكالات الائتمان عن التزامات غير مسددة بقيمة 91.2 مليار دولار تم إعادة تأمينها في نهاية عام 2019.

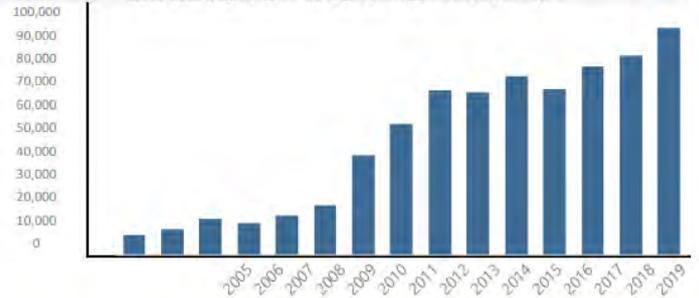
الاتجاهات حسب نوع المؤسسة

من رصد عمليات الوكالات العامة والخاصة للالتزامات القائمة عبر الحدود خلال الفترة (2015-2019) يتضح لنا أن عمليات الوكالات الخاصة في المدى القصير جاءت في المقدمة بنهاية الفترة بعدما حققت أعلى نمو ولاسيما خلال الفترة الأخيرة التي شهدت فيها قفزة واضحة مكنتها من انتزاع الصدارة من عمليات المديين المتوسط والطويل والاستثمار الخاصة بالوكالات العامة.

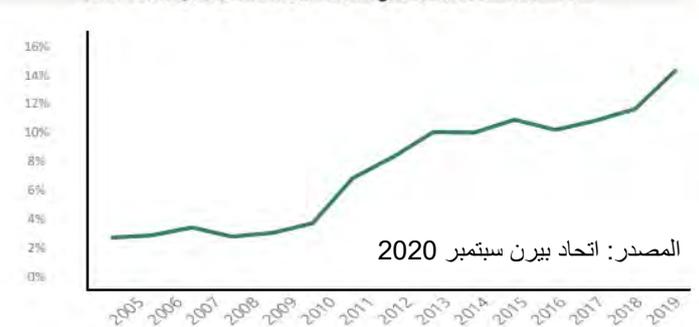
التزامات الأعمال القائمة عبر الحدود حسب نوع المؤسسة وخط العمل ، 2019-2005 ، بالمليون \$



إعادة تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى التابعة لوكالات الائتمان قيمة عمليات إعادة التأمين الصادرة عن وكالات التأمين (مليون \$ 2019-2005)



إعادة تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى التابعة لوكالات الائتمان نسبة العمليات المعاد تأمينها من مجموع العمليات ما قبل إعادة التأمين (مليون \$ 2019-2005)



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

التوزيع الجغرافي للالتزامات عبر الحدود بين القطاعين العام والخاص لعام 2019

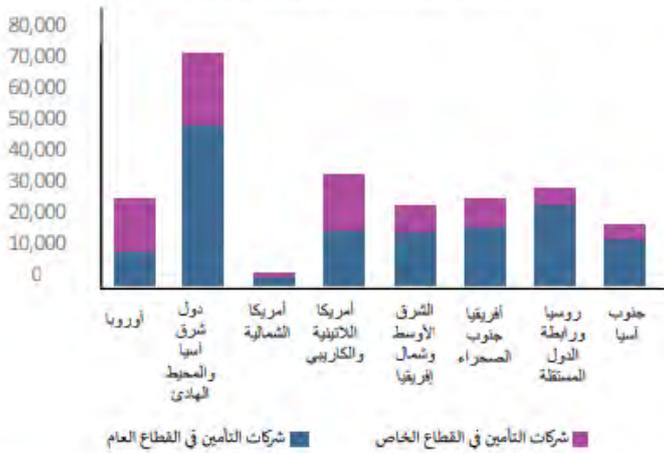
استحوذت شركات التأمين الخاصة على عمليات المدى القصير وتركزت تلك العمليات في أوروبا تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي ثم أمريكا الشمالية ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الخامسة .

في المقابل سيطرت الوكالات العامة ومتعددة الأطراف على معظم عمليات المديين المتوسط والطويل، وتوزعت عملياتها جغرافيا ما بين أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي، بنسب متقاربة ثم حلت بقية المناطق بنسب أقل.

أما التزامات التأمين ضد المخاطر السياسية فقد جاءت معظمها من الوكالات العامة ومتعددة الأطراف. وحلت دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المقدمة. في حين حلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المقدمة على صعيد الالتزامات الانتمائية الأخرى.

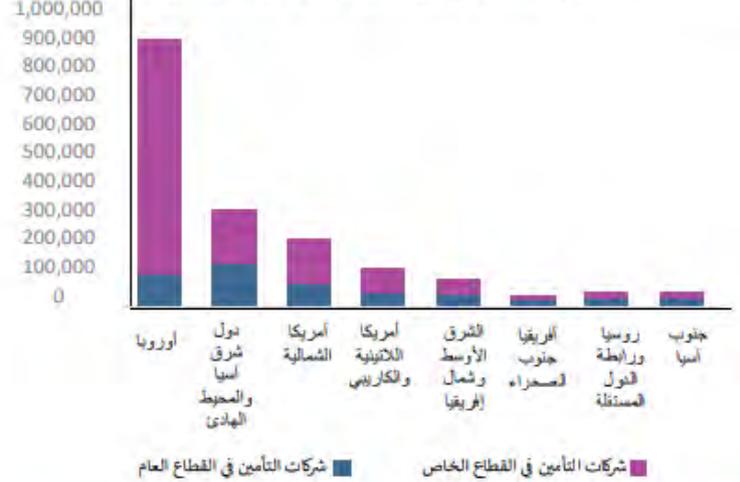
التوزيع الجغرافي للالتزامات عبر الحدود بين القطاعين العام والخاص

التزامات التأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2019 (مليون \$)



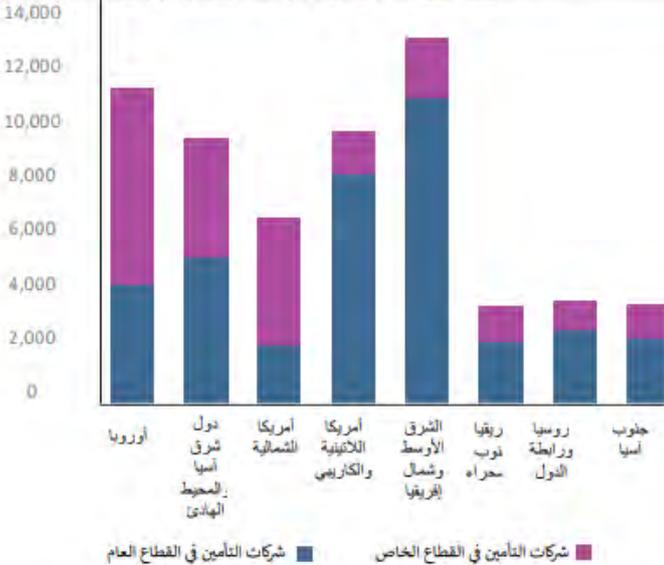
التوزيع الجغرافي للالتزامات عبر الحدود بين القطاعين العام والخاص

التزامات ائتمان الصادرات قصيرة المدى لعام 2019 (مليون \$)



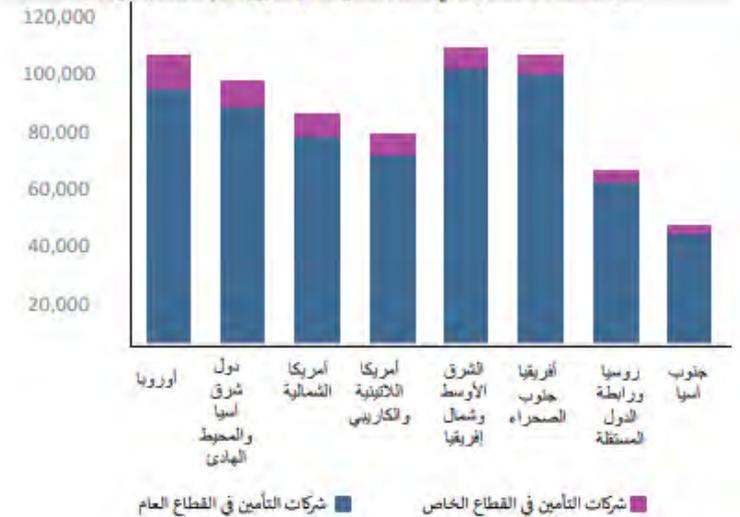
التوزيع الجغرافي للالتزامات عبر الحدود بين القطاعين العام والخاص

التزامات ائتمانية أخرى عبر الحدود لعام 2019 (مليون \$)



التوزيع الجغرافي للالتزامات عبر الحدود بين القطاعين العام والخاص

التزامات ائتمان الصادرات في المدى المتوسط والطويل لعام 2019 (مليون \$)



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

الالتزامات الجديدة لعام 2019

التزامات أخرى عبر الحدود 1%. فيما تركزت الالتزامات التجارية المحلية في عمليات رأس المال المتداول بحصة بلغت 75% تلتها عمليات التدويل، ثم تأمين الكفالات للمصدرين والبنوك، وتغطية مخاطر التصنيع الفردي، الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد أمان، وتغطية الشحنات مسبقاً الدفع.

2.4 تريليون دولار، والاستثمار الخارجي 69 مليار دولار، و50 ملياراً للدعم المحلي للمصدرين.

وتوزعت الالتزامات عبر الحدود ما بين ائتمان الصادرات قصيرة المدى بحصة 91%، وائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى بحصة 6%، والتأمين ضد المخاطر السياسية 2%، وأخيراً

بلغت الالتزامات الجديدة لعام 2019 ما قيمته 2.52 تريليون دولار، وتوزعت ما بين 2.45 تريليون دولار وبحصة 98% للالتزامات عبر الحدود و50.1 مليار دولار للالتزامات الاعمال التجارية المحلية وبحصة 2%.

وحسب آلية الدعم وطبيعة الاعمال بلغت قيمة عمليات الدعم المباشر للصادرات

الالتزامات الجديدة لعام 2019 (2.52 تريليون \$)

التزامات الأعمال عبر الحدود	%	مليون \$
ائتمان الصادرات قصيرة المدى	91%	2,257,643
ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى	6%	141,447
التأمين ضد المخاطر السياسية	2%	46,207
التزامات أخرى عبر الحدود	1%	22,846
الإجمالي	100%	2,468,143
التزامات الأعمال التجارية المحلية	%	مليون \$
رأس المال المتداول	75%	37,648
التدويل	11%	5,431
تأمين الكفالات للمصدرين والبنوك	7%	3,639
تغطية مخاطر التصنيع الفردي	4%	1,889
الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن	3%	1,331
تغطية الشحنات مسبقاً الدفع	0%	134
الإجمالي	100%	50,072



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

دعم التجارة الدولية

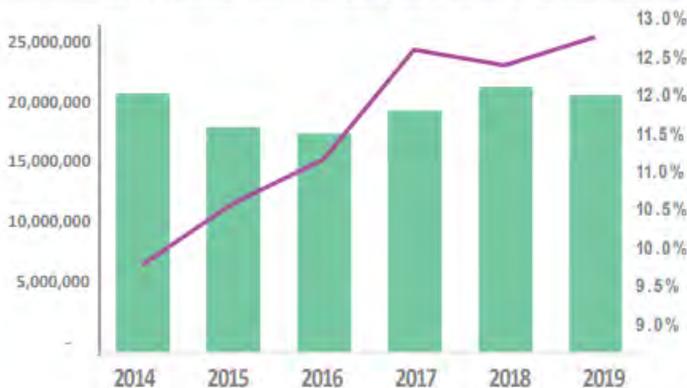
الفترة فإن نسبة تغطية عمليات الضمان للصادرات شهدت اتجاهها عاماً للنمو خلال الفترة من اقل من 10% عام 2014 الى نحو 13% عام 2019.

المختلفة نمواً واضحاً خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2019 مع استمرار تركيزها في المدى القصير.

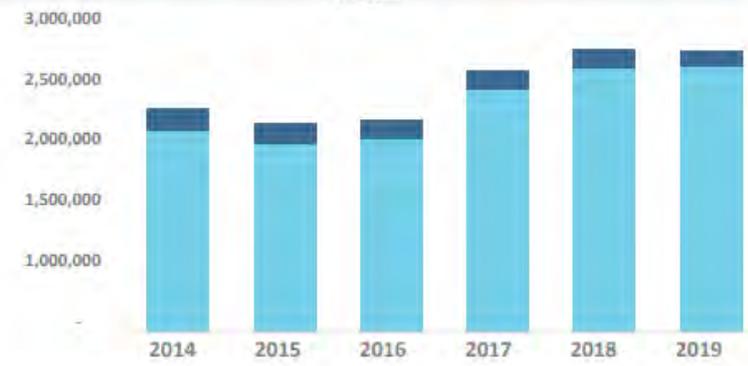
وعلى الرغم من التذبذب في قيمة الصادرات السلعية في العالم خلال نفس

تشير التقديرات إلى أن ما بين 80 و 90% من التجارة الدولية تعتمد على شكل من أشكال أدوات التمويل (بما في ذلك تأمين ائتمان الصادرات). وقد شهدت العمليات السنوية التي تستهدف الدعم المباشر للصادرات في الأجل

الصادرات السلعية العالمية ونسب التغطية من اتحاد بيرن



الاعمال الجديدة للدعم المباشر للصادرات (قصيرة المدى ومتوسطة / طويلة المدى) مليون \$



نسب التغطية لاتحاد بيرن %

الصادرات السلعية (مليون \$)

ائتمان صادرات متوسطة / طويلة المدى

ائتمان صادرات قصيرة المدى

اتجاهات الأعمال الجديدة (2015-2019)

استقرت عمليات الشركات الخاصة رغم استحواذها على الحصة الأقل .

أما الالتزامات الأخرى فقد شهدت نموا بمعدلات أسرع من بقية الفئات خلال نفس الفترة وتضاعفت قيمتها بفضل النمو الكبير في عمليات الشركات الخاصة والوكالات العامة ومتعددة الأطراف على السواء.

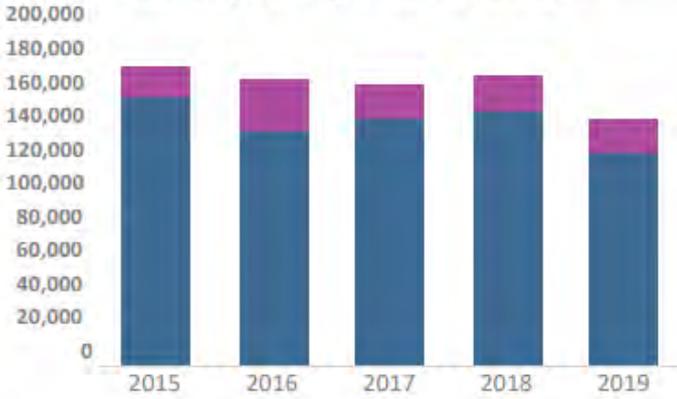
إلا أنه وفي المقابل شهدت الالتزامات الجديدة ضد المخاطر السياسية تراجعاً نسبياً جله ناجم عن تراجع عمليات الوكالات العامة ومتعددة الأطراف.

كما شهدت التزامات ائتمان الصناديق المتوسطة وطويلة المدى تراجعاً ولكن بنسبة طفيفة خلال نفس الفترة وخصوصاً في عمليات الوكالات العامة في حين

خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2019 شهدت التزامات ائتمان الصناديق قصيرة المدى اتجاهها تصاعدياً بفضل النمو في عمليات الوكالات العامة والخاصة على السواء مع زيادة في حصة القطاع الخاص من مجمل العمليات لتتفوق على نظيراتها في الوكالات العامة.

اتجاهات الأعمال الجديدة (2015-2019)

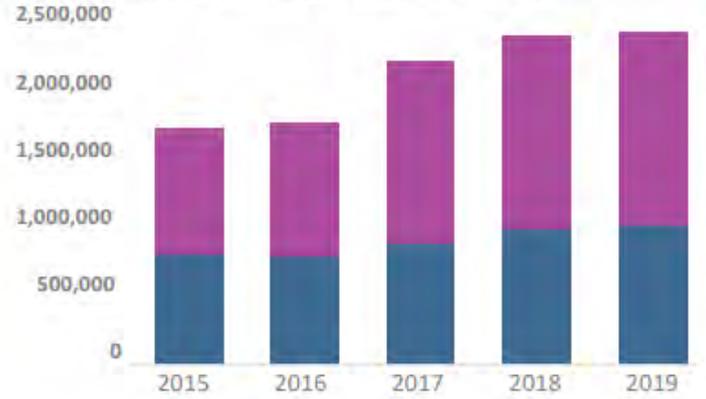
التزامات ائتمان صناديق متوسطة / طويلة المدى (مليون \$)



التأمينات في القطاع العام التأمينات في القطاع الخاص

اتجاهات الأعمال الجديدة (2015-2019)

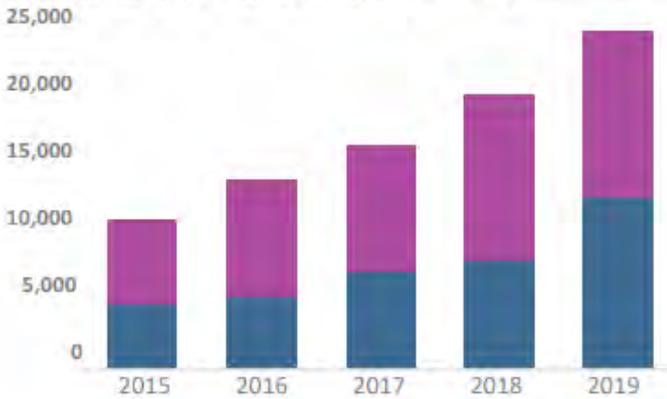
التزامات ائتمان صناديق قصيرة المدى (مليون \$)



التأمينات في القطاع العام التأمينات في القطاع الخاص

اتجاهات الأعمال الجديدة (2015-2019)

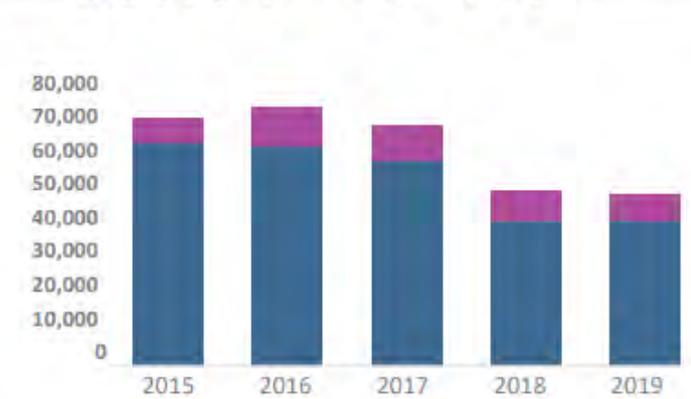
التزامات ائتمانية جديدة أخرى عبر الحدود (مليون \$)



التأمينات في القطاع العام التأمينات في القطاع الخاص

اتجاهات الأعمال الجديدة (2015-2019)

التغطية الجديدة للتأمين ضد المخاطر السياسية (مليون \$)



التأمينات في القطاع العام التأمينات في القطاع الخاص

المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

التوزيع الجغرافي للالتزامات الجديدة لعام 2019

وشمال إفريقيا ثم شرق آسيا والمحيط الهادئ بحصص 19 و18 و16% على التوالي. في حين تركزت عمليات ضمان الاستثمار في شرق آسيا والمحيط الهادئ بحصة 32%، أما العمليات الأخرى فقد تركزت في أوروبا بحصة 25%.

بحصص بلغت 21 و17 و16 و13% على التوالي.

أما حسب نوعية العمليات المؤمن عليها فقد حلت عمليات المديين المتوسط والطويل في المقدمة بحصة 82.8% وركزت في أوروبا ثم الشرق الأوسط

توزعت الالتزامات الجديدة للأعمال عبر الحدود لعام 2019 جغرافياً بشكل متقارب نسبياً رغم استحواد مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء على المراتب الأربعة الأولى

التوزيع الجغرافي للالتزامات الأعمال عبر الحدود لعام 2019 حسب نوعية العمليات المؤمن عليها (مليون \$)

الإجمالي	عمليات أخرى عبر الحدود	الاستثمار	المدى المتوسط / الطويل	الإقليم الجغرافي
46,449	2,769	20,261	23,419	شرق آسيا والمحيط الهادئ
38,939	5,360	6,762	26,817	أوروبا
35,658	5,000	4,883	25,775	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
29,521	1,161	7,463	20,897	أفريقيا جنوب الصحراء
23,229	3,172	6,584	13,473	أمريكا اللاتينية والكاريبي
20,879	717	11,334	8,828	روسيا ورابطة الدول المستقلة
20,077	2,744	1,350	15,983	أمريكا الشمالية
11,727	559	4,209	6,959	جنوب آسيا

التوزيع القطاعي للالتزامات الجديدة لعام 2019

بحصة 12.5% وقد تركزت عمليات القطاع بحصة بلغت 27.9% في أوروبا، ثم قطاعات الطاقة والتصنيع والطاقة المتجددة بحصص 9.5 و8.5 و3.1% على التوالي.

46.5% في أمريكا الشمالية تلاه قطاع البنية التحتية بحصة 12.8% وقد تركزت عمليات القطاع بحصة بلغت 29.7% في روسيا ورابطة الدول المستقلة، ثم قطاع الموارد الطبيعية

تركزت الالتزامات الجديدة لعمليات الائتمان متوسطة وطويلة المدى وتأمين الاستثمار لعام 2019 في قطاع وسائل النقل بنسبة تصل إلى 19%. وقد تركزت عمليات القطاع بحصة بلغت

التوزيع القطاعي للالتزامات الجديدة للأعمال عبر الحدود لعام 2019 حسب الأقاليم الجغرافية (مليار \$) (عمليات الائتمان متوسطة/ طويلة المدى والاستثمار)

الإجمالي	غير محدد	قطاعات أخرى	الطاقة المتجددة	الموارد الطبيعية	التصنيع	وسائل النقل	البنية التحتية	الطاقة	الإقليم الجغرافي
45.8	8.9	11.6	0.9	2.8	3.5	5.6	5.8	6.7	شرق آسيا والمحيط الهادئ
27.8	7.1	3.9	2.5	1.6	3.5	4.0	1.0	4.2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
27.6	2.3	7.7	0.1	7.2	1.7	0.5	7.4	0.7	أوروبا
27.0	2.1	3.1	1.1	1.2	0.7	17.7	0.8	0.3	أمريكا الشمالية
26.9	1.4	6.0	0.0	1.8	2.0	7.5	7.7	0.5	روسيا ورابطة الدول المستقلة
19.8	3.6	4.1	0.5	4.9	2.2	1.8	0.5	2.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
14.2	1.4	2.7	0.5	3.6	1.5	0.2	1.7	2.6	أفريقيا جنوب الصحراء
13.0	1.7	2.0	0.7	2.7	2.0	0.8	1.0	2.1	جنوب آسيا

المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020



تأمين ائتمانات الصادرات قصير المدى

توزعت عملياتها البالغة 2,258 مليار دولار وبحصة 91% من مجمل العمليات على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها أوروبا بقيمة 911 مليار دولار وبحصة 52% وتركزت عملياتها في ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا.

وحلت آسيا والاقويانوس في المرتبة الثانية بقيمة 434 مليار دولار وحصة 25% وتركزت عملياتها في الصين، والهند، وهونغ كونغ، واليابان، وسنغافورة. وحلت أمريكا في المرتبة الثالثة بقيمة 356 مليار دولار وحصة 20% وتركزت عملياتها في الولايات المتحدة، والبرازيل، والمكسيك، وكندا، وتشيلي. وحلت أفريقيا في المرتبة الرابعة بقيمة 59 مليار دولار وحصة 3% وتركزت عملياتها في جنوب أفريقيا، والمغرب، ومصر، والجزائر، وتونس بحصص 22 و14 و11 و9 و5% على التوالي.

تأمين ائتمانات الصادرات متوسطة / طويلة المدى

بلغت قيمة عملياتها 141 مليار دولار وبحصة 6% من مجمل العمليات، وتوزعت على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها منطقة آسيا والاقويانوس بقيمة 50 مليار دولار وبحصة 36% وتركزت عملياتها في قطر، وتايوان، وسلطنة عمان، والإمارات، والصين بحصص 10 و10 و9 و8 و7% على التوالي.

وحلت أوروبا في المرتبة الثانية بقيمة 33 مليار دولار وحصة 24% وتركزت عملياتها في المملكة المتحدة، وسويسرا، وروسيا، وتركيا، وأوكرانيا. وحلت أمريكا في المرتبة الثالثة بقيمة 29 مليار دولار وحصة 21% وتركزت عملياتها في الولايات المتحدة، والبرازيل، والمكسيك، وبرمودا، وتشيلي. وحلت أفريقيا في المرتبة الرابعة بقيمة 28 مليار دولار وحصة 20% وتركزت عملياتها في موزمبيق، ومصر، وغانا، وساحل العاج، واثيوبيا بحصص 24 و22 و7 و7 و5% على التوالي.

تأمين المخاطر السياسية

يقدر حجم عملياتها بنحو 46 مليار دولار وبحصة 2% من مجمل العمليات وتوزعت على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها منطقة آسيا والاقويانوس بقيمة 36 مليار دولار وبحصة 56% وتركزت عملياتها في كازخستان، وفيتنام، والصين، واندونيسيا، وباكستان.

وحلت أوروبا في المرتبة الثانية بقيمة 10 مليارات دولار وحصة 16% وتركزت عملياتها في روسيا، وتركيا، وصربيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. وحلت أفريقيا في المرتبة الثالثة بقيمة 9 مليارات دولار وحصة 15% وتركزت عملياتها في الكونغو وموزمبيق، ومصر، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا بحصص 22 و15 و14 و10 و4% على التوالي. وحلت أمريكا في المرتبة الرابعة بقيمة 8 مليارات دولار وحصة 13% وتركزت عملياتها في البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وبيرو، والولايات المتحدة على التوالي.

عمليات تأمين أخرى للأعمال عبر الحدود

توزعت عملياتها البالغة 23 مليار دولار وبحصة 1% من مجمل العمليات على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها منطقة آسيا والاقويانوس بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 38% (تركزت في الإمارات بحصة 55%)، ثم أوروبا في المرتبة الثانية بقيمة 6 مليارات دولار بحصة 28%، ثم أمريكا بقيمة 6 مليارات دولار وحصة 27%، ثم أفريقيا بقيمة 1.4 مليار دولار وبحصة 16% (حلت مصر في المرتبة الثالثة بحصة 11%).

أهم 5 أسواق للالتزامات الجديدة في عام 2019 ، حسب القارة والدولة

تأمين ائتمان الصادرات قصيرة المدى (2,258 مليار \$ 91%)

القارة/الدولة	مليار \$	%									
أفريقيا	59	3%	أمريكا	356	20%	أوروبا	911	52%	آسيا / أوقيانوسيا	434	25%
جنوب أفريقيا	12.7	22%	الولايات المتحدة	193	54%	ألمانيا	128.1	14%	الصين	65.4	15%
المغرب	8.1	14%	البرازيل	33.7	9%	المملكة المتحدة	82.6	9%	الهند	37.5	9%
مصر	6.7	11%	المكسيك	31.5	9%	فرنسا	82.6	9%	هونغ كونغ	37.5	9%
الجزائر	5.3	9%	كندا	30.1	8%	إيطاليا	79.3	9%	اليابان	35.5	8%
تونس	2.9	5%	تشيلي	10.4	3%	إسبانيا	63	7%	سنغافورة	28.8	7%
ثاني أكبر 5 أسواق	9.8	15%	ثاني أكبر 5 أسواق	30.2	8%	ثاني أكبر 5 أسواق	208.7	23%	ثاني أكبر 5 أسواق	111.8	26%
باقي الدول	13.3	23%	باقي الدول	27.2	8%	باقي الدول	266.5	29%	باقي الدول	117.7	27%

تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى (141 مليار \$ 6%)

القارة/الدولة	مليار \$	%									
أفريقيا	28	20%	أمريكا	29	21%	أوروبا	33	24%	آسيا / أوقيانوسيا	50	36%
موزمبيق	6.5	24%	الولايات المتحدة	10.6	37%	المملكة المتحدة	10.1	30%	قطر	5.1	10%
مصر	6.1	22%	البرازيل	4.4	15%	سويسرا	7.6	23%	تايوان	4.8	10%
غانا	2.1	7%	المكسيك	2.5	9%	روسيا	4.4	13%	سلطنة عمان	4.6	9%
ساحل العاج	2.0	7%	برمودا	2.3	8%	تركيا	2.8	8%	الإمارات	3.9	8%
التونسية	1.5	5%	تشيلي	1.5	5%	أوكرانيا	1.2	4%	الصين	3.6	7%
ثاني أكبر 5 أسواق	4.5	16%	ثاني أكبر 5 أسواق	5.6	20%	ثاني أكبر 5 أسواق	3.6	11%	ثاني أكبر 5 أسواق	12.3	25%
باقي الدول	4.9	18%	باقي الدول	1.6	6%	باقي الدول	3.8	11%	باقي الدول	15.4	31%

تأمين ضد المخاطر السياسية (46 مليار \$ 2%)

القارة/الدولة	مليار \$	%									
أفريقيا	9	15%	أمريكا	8	13%	أوروبا	10	16%	آسيا / أوقيانوسيا	36	56%
كونغو	2.0	22%	البرازيل	1.6	20%	روسيا	1.7	16%	كازخستان	7.2	20%
موزمبيق	1.4	15%	المكسيك	1.5	19%	تركيا	1.6	15%	فيتنام	4.8	13%
مصر	1.3	14%	الارجنتين	1.2	15%	صربيا	1.1	10%	الصين	4.4	12%
جنوب أفريقيا	0.9	10%	بيرو	1.0	13%	ألمانيا	0.6	6%	اندونيسيا	3.5	10%
نيجيريا	0.4	4%	الولايات المتحدة	0.9	12%	المملكة المتحدة	0.5	5%	الباكستان	1.9	5%
ثاني أكبر 5 أسواق	1.2	13%	ثاني أكبر 5 أسواق	1.2	15%	ثاني أكبر 5 أسواق	2.0	19%	ثاني أكبر 5 أسواق	6.1	17%
باقي الدول	2.1	22%	باقي الدول	0.5	6%	باقي الدول	2.8	28%	باقي الدول	7.7	22%

ائتمانات أخرى للأعمال عبر الحدود (23 مليار \$ 1%)

القارة/الدولة	مليار \$	%									
أفريقيا	1.4	16%	أمريكا	6	27%	أوروبا	6	28%	آسيا / أوقيانوسيا	8	38%
نيجيريا	0.2	13%	الولايات المتحدة	2.4	41%	المملكة المتحدة	1.6	27%	الإمارات	4.6	55%
جنوب أفريقيا	0.2	12%	المكسيك	1.5	25%	فرنسا	1.2	20%	أستراليا	1.2	15%
مصر	0.2	11%	تشيلي	0.6	10%	تركيا	0.5	8%	الصين	0.5	6%
غينيا	0.2	7%	البرازيل	0.6	9%	إيطاليا	0.5	8%	الهند	0.4	5%
ساحل العاج	0.1	25%	كندا	0.2	3%	إسبانيا	0.4	6%	فيتنام	0.4	4%
ثاني أكبر 5 أسواق	0.3	16%	ثاني أكبر 5 أسواق	0.4	8%	ثاني أكبر 5 أسواق	1.1	19%	ثاني أكبر 5 أسواق	0.7	8%
باقي الدول	0.2	22%	باقي الدول	0.2	3%	باقي الدول	0.8	13%	باقي الدول	0.6	7%

نسب تغطية الواردات في المناطق

نسبة تغطية تأمين ائتمان الصادرات من إجمالي الواردات حسب المنطقة الجغرافية



تصدرت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مناطق العالم على صعيد نسبة تغطية تأمين ائتمان الصادرات من إجمالي الواردات بنسبة تجاوزت 14%، ثم أوروبا في المرتبة الثانية، ثم أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وروسيا ورابطة الدول المستقلة، وجنوب آسيا، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا والمحيط الهادئ على التوالي بنسب تراوحت ما بين 14 وأقل من 6% على التوالي.

المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

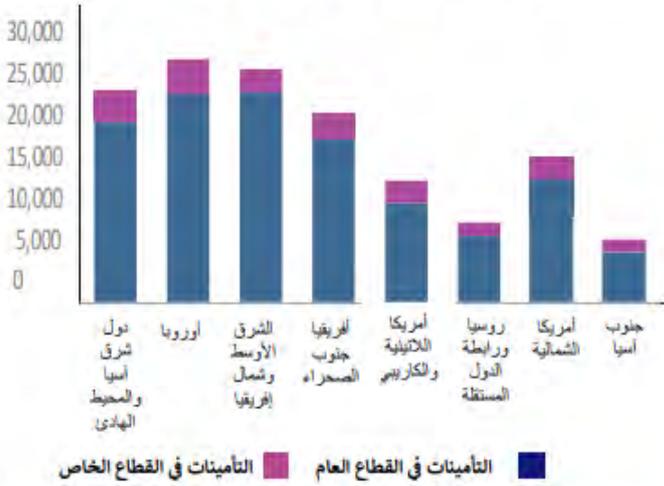
الالتزامات الجديدة موزعة حسب طبيعة الجهة والمنطقة

لشركات التأمين الخاصة التي قادت العمليات في ثلاث مناطق هي أوروبا ثم أمريكا الشمالية ثم دول شرق آسيا والمحيط الهادي وذلك بالترتيب حسب حجم عملياتها.

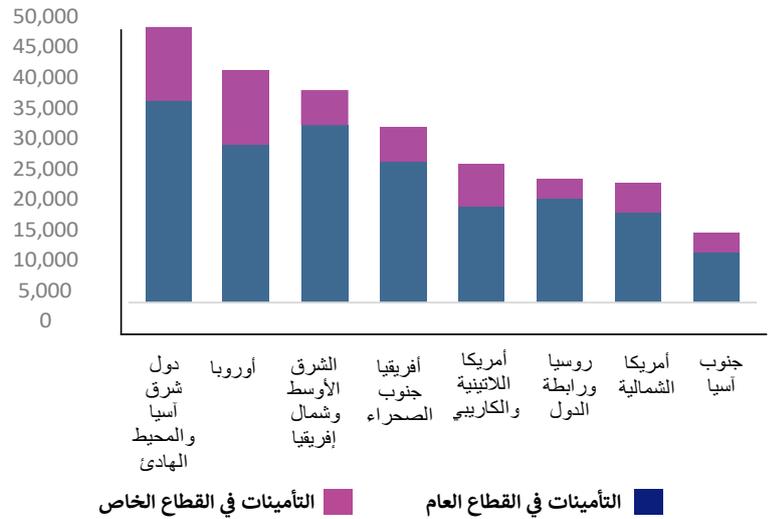
ومتوسطة وطويلة المدى والتأمين ضد المخاطر السياسية والالتزامات الائتمانية الأخرى عبر الحدود) في كل المناطق الثمانية في العالم، فيما عدا الالتزامات الائتمانية الأخرى التي شهدت اختراقاً

من استعراض الالتزامات الجديدة لعام 2019 موزعة حسب طبيعة الجهة والمنطقة يتضح ان الوكالات العامة ومتعددة الأطراف تقود العمليات حسب تصنيفاتها الأربعة (قصيرة المدى

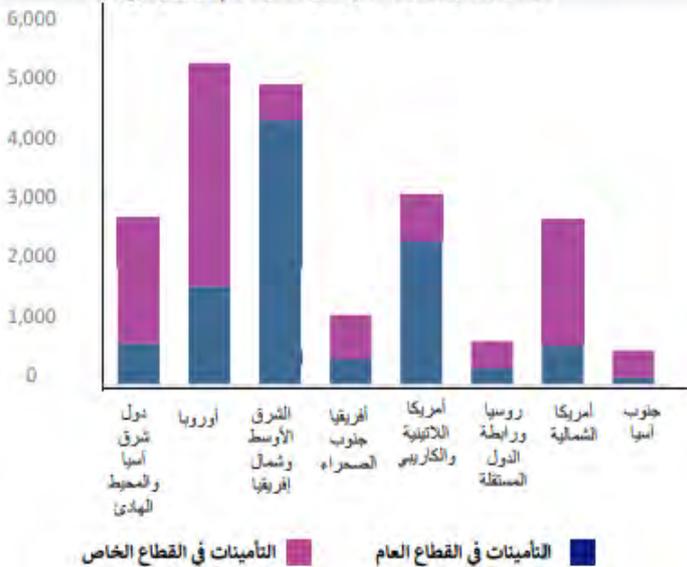
التوزيع الجغرافي للالتزامات الجديدة بين القطاعين العام والخاص
التزامات جديدة متوسطة / طويلة المدى لعام 2019 (مليون \$)



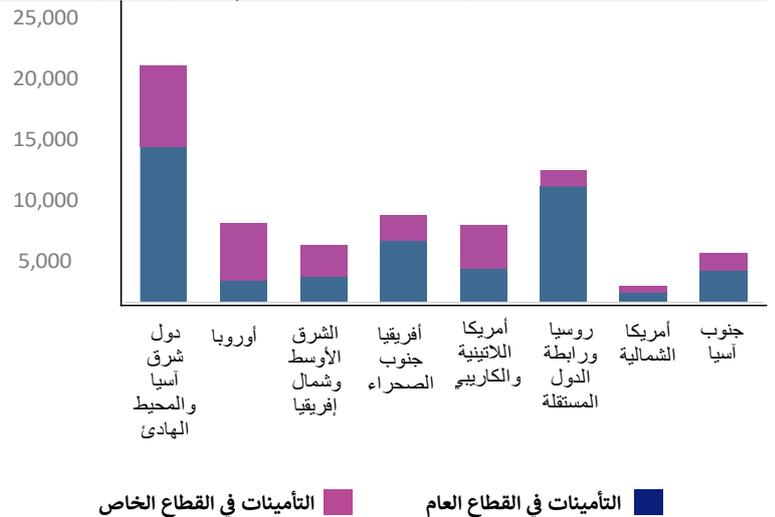
التوزيع الجغرافي للالتزامات الجديدة بين القطاعين العام والخاص
إجمالي الالتزامات الجديدة (باستثناء قصيرة المدى) لعام 2019 (مليون \$)



التوزيع الجغرافي للالتزامات الجديدة بين القطاعين العام والخاص
التزامات ائتمانية جديدة أخرى عبر الحدود لعام 2019 (مليون \$)



التوزيع الجغرافي للالتزامات الجديدة بين القطاعين العام والخاص
التغطية الجديدة للتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2019 (مليون \$)



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

والبنوك، وتوزعت البقية على رأس المال المتداول، التدويل، الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن، وتغطية الشحنات مسبقة الدفع. في المقابل بلغت قيمة التعويضات المستردة 5.6 مليارات دولار منها 2.9 مليار دولار لائتمان الصادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، و2.5 مليار دولار لعمليات تأمين أخرى عبر الحدود، و0.05 مليار دولار للاستثمارات. هذا الى جانب 0.2 مليار دولار للمنتجات المحلية لدعم الصادرات التي تركز معظمها في رأس المال العامل والتدويل.

بلغت قيمة التعويضات المدفوعة والقروض المتعثرة الاجمالية في العالم 7.2 مليارات دولار لعام 2019 منها 5.9 مليارات دولار لائتمان الصادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى و0.25 مليار دولار لعمليات ائتمان أخرى عبر الحدود، و0.12 مليار دولار للاستثمارات (وباجمالي 6.2 مليارات دولار مطالبات مدفوعة وقروض متعثرة لجميع الاعمال التجارية عبر الحدود لعام 2019، أي أقل بنسبة 7% من الذروة التي بلغت عام 2018). هذا الى جانب 0.97 مليار دولار للمنتجات المحلية لدعم الصادرات تركزت معظمها بنسبة 63% في تأمين الكفالات للمصدرين

التعويضات المدفوعة والمستردة لعام 2019

الأعمال عبر الحدود

التعويضات المدفوعة والقروض المتعثرة	%	مليون \$	المبالغ المستردة	%	مليون \$
ائتمان الصادرات قصيرة المدى	49%	3,045	المدى القصير	15%	835
ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى	45%	2,818	متوسطة / طويلة المدى	39%	2,113
التأمين ضد المخاطر السياسية	0.2%	117	المخاطر السياسية	1%	46
التزامات أخرى عبر الحدود	0.4%	245	عبر الحدود	45%	2,488
الإجمالي		6,225	الإجمالي		5,482

الأعمال التجارية المحلية

التعويضات المدفوعة والقروض المتعثرة	%	مليون \$	المبالغ المستردة	%	مليون \$
رأس المال المتداول	5%	247	رأس المال العامل	53%	86
التدويل	9%	92	التدويل	32%	52
تأمين الكفالات للمصدرين والبنوك	63%	614	تأمين الكفالات للمصدرين والبنوك	11%	18
تغطية مخاطر التصنيع الفردي	-	-	تغطية مخاطر التصنيع الفردي	-	4
الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن	2%	16	الكفالات الصادرة عن أعضاء اتحاد بيرن	2%	2
تغطية الشحنات مسبقة الدفع	10%	1	تغطية الشحنات مسبقة الدفع	1%	-
الإجمالي		970	الإجمالي		162

تطور التعويضات المدفوعة والمستردة

وبلغت التعويضات المدفوعة ذروتها مع زيادة واضحة في التخلف عن السداد في عام 2009، بسبب تداعيات تتعلق بالأزمة المالية العالمية. ثم ذروة أقل في عامي 2015 و2016 مع الانهيار في أسعار السلع الأساسية الذي بدأ في عام 2014.

وعلى الرغم من ان الحجم المتزايد للمطالبات المدفوعة في السنوات الثلاث الماضية لا يشير إلى زيادة في المخاطر الحقيقية بسبب عدم نمو نسبتها لإجمالي الالتزامات، فإن النمو في الحجم المطلق لا يزال يعطي مؤشرا هاما على الدعم الحيوي الذي يوفره تأمين عدم الدفع للمصدرين والمستثمرين والبنوك.

وتشير الإحصاءات الى انه ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، دفع أعضاء اتحاد بيرن أكثر من 60 مليار دولار في شكل تعويضات.

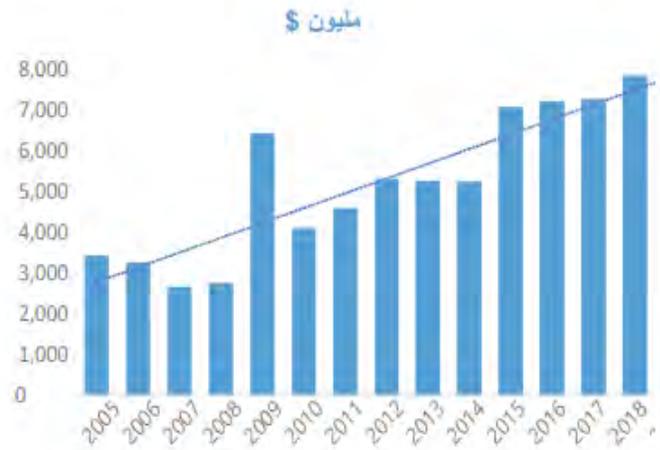
خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2019 شهدت قيمة التعويضات المطلوبة والقروض المتعثرة عبر الحدود اتجاها عاما للنمو من اقل من 3.5 مليارات دولار عام 2005 الى أكثر من 7 مليارات دولار عام 2019 مع تذبذب واضح للقيم خلال السنوات البيئية وارتفاع كبير خلال العام 2009 إثر تداعيات الازمة المالية العالمية.

اما على صعيد نسبة قيمة التعويضات المطلوبة الى اجمالي قيمة العمليات القائمة خلال نفس الفترة فقد شهد المتوسط العام خلال الفترة استقرارا نسبيا حول 25% ومع استثناء عام 2009 من حساب المتوسط تتراجع النسبة الى 23% خلال نفس الفترة. مع الاخذ في الاعتبار الزيادة الكبيرة في قيمة الالتزامات منذ عام 2017 بسبب تغير طريقة الإبلاغ عن البيانات.

نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة من العمليات القائمة
(2019-2005)



إجمالي التعويضات المدفوعة عبر الحدود المدفوعة / القروض المتعيرة
(2019-2005)



التوزيع الجغرافي للتعويضات المدفوعة

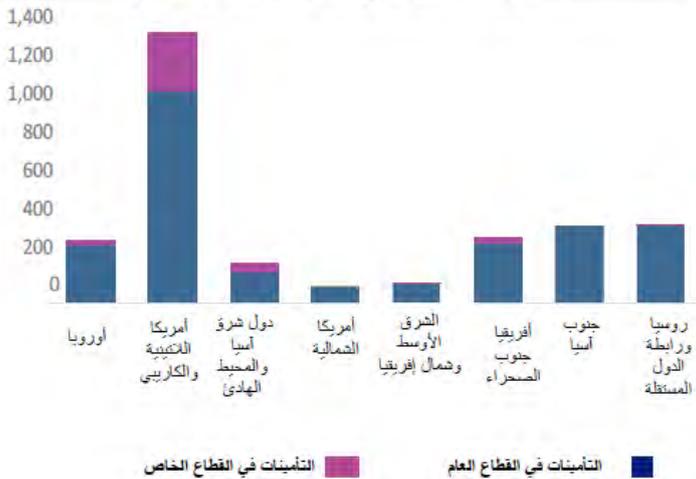
في المدى القصير

استحوذت أوروبا على الحصة الأكبر من التعويضات المدفوعة في المدى القصير بقيمة تتجاوز 1.1 مليار دولار والتي تم سداد غالبيتها بنسبة تتجاوز 80% من قبل شركات التأمين للقطاع الخاص، وحلت أمريكا اللاتينية والكاريبية في المرتبة الثانية بقيمة تدور حول 500 مليون دولار تم دفعها من قبل وكالات تأمين ائتمان الصادرات العامة بنسبة تتجاوز الثلثين.

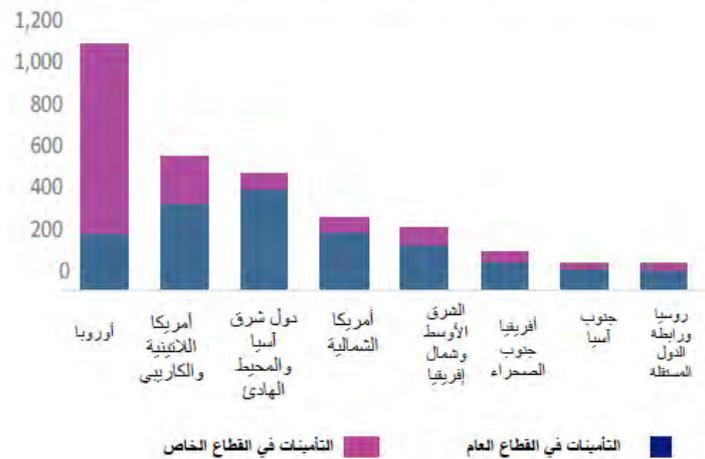
في المدى غير القصير

تركزت التعويضات المدفوعة في المدى غير القصير بقيمة تتجاوز 1.3 مليار دولار في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية والتي تم سداد غالبيتها بنسبة تتجاوز 75% من قبل وكالات تأمين ائتمان الصادرات العامة، فيما توزعت بقية التعويضات على بقية المناطق بنسب متقاربة فيما عدا منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية بنسب أقل.

التوزيع الجغرافي للتعويضات والمخاطر التجارية والسياسية التعويضات المدفوعة في المدى غير القصير (مليون \$)



التوزيع الجغرافي للتعويضات والمخاطر التجارية والسياسية التعويضات المدفوعة في المدى القصير (مليون \$)



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

تأمين ائتمان الصادرات قصير المدى

توزعت التعويضات المدفوعة البالغة قيمتها 3 مليارات دولار وبحصة 50% من مجمل التعويضات على 4 مناطق جغرافية رئيسية، تصدرتها أوروبا بقيمة 1126 مليون دولار وبحصة 37% وتركزت في المملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا. وحلت أمريكا في المرتبة الثانية بقيمة 865 مليون دولار وحصة 29% وتركزت عملياتها في الولايات المتحدة، والبرازيل، وكوبا، والمكسيك، والأرجنتين. وجاءت آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثالثة بقيمة 824 مليون دولار وحصة 27% وتركزت عملياتها في الصين، والهند، والإمارات (9%)، وإيران، وهونغ كونغ. أما أفريقيا فقد جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة 214 مليون دولار وحصة 3% وتركزت عملياتها في جنوب أفريقيا، وغانا، والمغرب (8%)، والجزائر (7%)، والكاميرون.

تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى والأخرى للمطالبات التجارية

بلغت قيمة التعويضات المدفوعة 2.3 مليار دولار وبحصة 37% من مجمل التعويضات وتوزعت على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها أمريكا بقيمة 965 مليون دولار وبحصة 42% وتركزت في المكسيك، والبرازيل، وجزر فيرجن البريطانية، وبرمودا، وكندا. وحلت أوروبا في المرتبة الثانية بقيمة 662 مليون دولار وحصة 29% وتركزت عملياتها في تركيا، وروسيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وأوكرانيا. وجاءت آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثالثة بقيمة 578 مليون دولار وحصة 25% وتركزت عملياتها في الهند، والسعودية (9%)، وكوريا الجنوبية، والإمارات (5%)، واندونيسيا. كما حلت أفريقيا في المرتبة الرابعة بقيمة 98 مليون دولار وحصة 4% وتركزت عملياتها في نيجيريا، وجنوب أفريقيا، تنزانيا، والكونغو، وموريشيوس.

تأمين ائتمان الصادرات متوسطة وطويلة المدى للمطالبات السياسية

توزعت قيمة التعويضات البالغة 771 مليون دولار وبحصة 13% من مجمل العمليات على 4 مناطق جغرافية رئيسية تصدرتها منطقة أمريكا بقيمة 436 مليون دولار وبحصة 57% وتركزت عملياتها في فنزويلا، وكوبا، وبورتوريكو، والمكسيك. وحلت أفريقيا في المرتبة الثانية بقيمة 221 مليون دولار وحصة 29% وتركزت عملياتها في زيمبابوي، وأثيوبيا، ومدغشقر، وغانا والكونغو على التوالي. كما جاءت آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثالثة بقيمة 99 مليون دولار وحصة 13% وتركزت عملياتها في سنغافورة، وتايلاند، والهند، واندونيسيا، وإيران على التوالي وحلت أوروبا في المرتبة الرابعة بقيمة 15 مليون دولار وحصة 2% وتركزت عملياتها في فرنسا، وأذربيجان، ورومانيا، وتركيا.

أهم 5 أسواق للمطالبات المدفوعة / المتعثرة في عام 2019 ، حسب القارة والدولة

مطالبات تأمين ائتمان الصادرات قصيرة المدى (3,030 مليون \$ 50%)

القارة/الدولة	مليون \$	%									
أفريقيا	214	3%	أمريكا	865	29%	أوروبا	1126	37%	آسيا / أوقيانوسيا	824	27%
جنوب أفريقيا	32	15%	الولايات المتحدة	283	33%	المملكة المتحدة	277	25%	الصين	65.4	15%
غانا	28	13%	البرازيل	243	28%	إيطاليا	149	13%	الهند	37.5	9%
المغرب	17	8%	كوبا	95	11%	ألمانيا	126	11%	الإمارات	37.5	9%
الجزائر	16	7%	المكسيك	67	8%	فرنسا	68	6%	إيران	35.5	8%
الكاميرون	14	7%	الأرجنتين	46	5%	إسبانيا	66	6%	هونغ كونغ	28.8	7%
ثاني أكبر 5 أسواق	53	25%	ثاني أكبر 5 أسواق	85	10%	ثاني أكبر 5 أسواق	238	21%	ثاني أكبر 5 أسواق	111.8	26%
باقي الدول	56	26%	باقي الدول	46	5%	باقي الدول	202	18%	باقي الدول	117.7	27%

تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى وعبر الحدود (2,303 مليون \$ 37%)

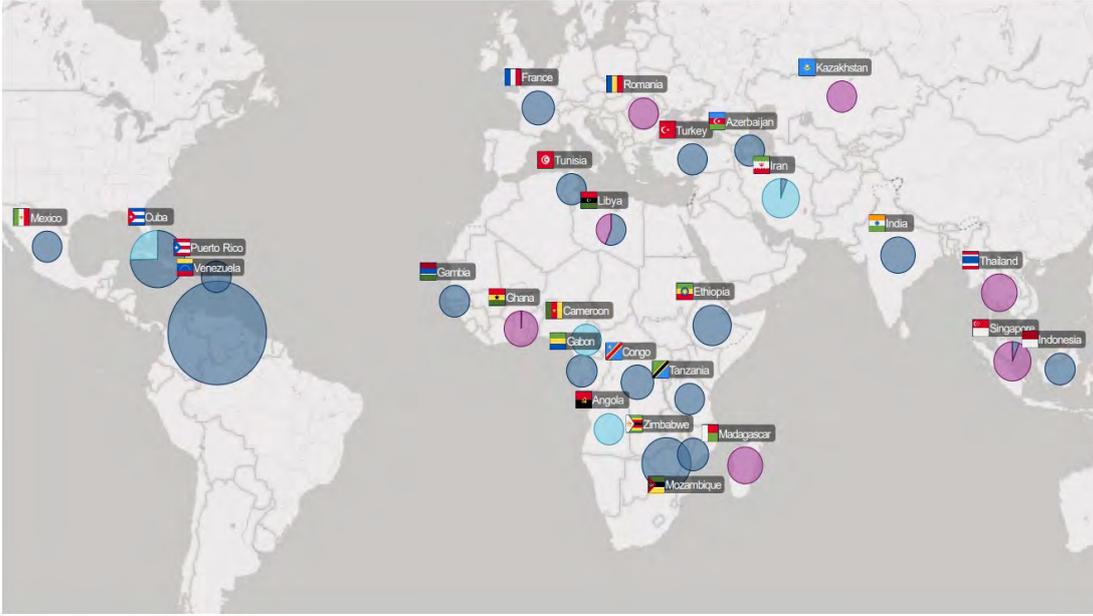
القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%
أفريقيا	98	4%	أمريكا	965	42%	أوروبا	662	29%	آسيا / أوقيانوسيا	578	25%
نيجيريا	40	41%	المكسيك	488	51%	تركيا	189	29%	الهند	348	60%
جنوب أفريقيا	17	17%	البرازيل	154	16%	روسيا	162	24%	السعودية	53	9%
تنزانيا	10	10%	جزر فيرجن البريطانية	108	11%	إسبانيا	121	18%	كوريا الجنوبية	43	7%
الكونغو	5	5%	برمودا	35	4%	المملكة المتحدة	33	5%	الإمارات	30	5%
موريشيوس	5	5%	كندا	33	3%	أوكرانيا	28	4%	اندونيسيا	24	4%
ثاني أكبر 5 أسواق	15	15%	ثاني أكبر 5 أسواق	97	10%	ثاني أكبر 5 أسواق	80	12%	ثاني أكبر 5 أسواق	53	9%
باقي الدول	7	7%	باقي الدول	51	5%	باقي الدول	49	7%	باقي الدول	27	5%

تأمين ائتمان الصادرات متوسطة / طويلة المدى والمخاطر السياسية (771 مليون \$ 13%)

القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%	القارة/الدولة	مليون \$	%
أفريقيا	221	29%	أمريكا	436	57%	أوروبا	15	2%	آسيا / أوقيانوسيا	99	13%
زيمبابوي	97	44%	فنزويلا	343	79%	فرنسا	13	87%	سنغافورة	37	38%
أثيوبيا	43	20%	كوبا	92	21%	أذربيجان	1	7%	تايلاند	30	30%
مدغشقر	26	12%	بورتوريكو	1	0.3%	رومانيا	1	5%	الهند	24	25%
غانا	20	9%	المكسيك	0.2	0.03%	تركيا	0.3	2%	إندونيسيا	3	3%
كومغو	15	7%						إيران	2	2%	
باقي الدول	17	8%						باقي الدول	2	2%	

المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

التوزيع الجغرافي للمطالبات السياسية لعام 2019



يوضح الرسم البياني المرفق جميع المطالبات السياسية المدفوعة عالمياً، عبر أنواع التأمين الثلاثة. يتم تمثيل الحجم الإجمالي للمطالبات السياسية المدفوعة في كل بلد بحجم العلامة الدائرية، بينما يشار إلى نوع التأمين بالألوان التالية:

- (1) الأزرق الغامق لعمليات تأمين ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل،
- (2) الأزرق الفاتح لعمليات تأمين ائتمان الصادرات في المدى القصير،
- (3) الوردي لعمليات تأمين ضد المخاطر السياسية.

التوزيع القطاعي للتعويضات المدفوعة لعام 2019

الخاصة بقطاع التصنيع على نطاق واسع جغرافياً، ولكن أعلى منطقة منفردة هي روسيا ورابطة الدول المستقلة.

وفيما يتعلق بنسبة التعويضات المدفوعة لعمليات المديين المتوسط والطويل والتأمين ضد المخاطر السياسية الى اجمالي الالتزامات القائمة لكل قطاع لعام 2019، فمن الملاحظ تباين كبير للنسب بين القطاعات في حال استثناء القطاعات الأخرى / المتعددة وغير المحددة (الخط الأصفر). في حين يتلاشى التباين تقريبا في حال اعتماد نسبة المطالبات الى الالتزامات للمحافظة بأكملها أي بما في ذلك القطاعات الأخرى وغير المحددة (الخط المتقطع).

وعلى صعيد التعويضات المستردة لعمليات تأمين ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل خلال العام 2019، فقد تركزت في قطاعات البنية التحتية والتصنيع ووسائل النقل والطاقة والمتجددة على التوالي.

تركزت التعويضات المدفوعة لعمليات تأمين ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل ضد المخاطر السياسية في قطاع وسائل النقل بقيمة تزيد على 580 مليون دولار ثم قطاع التصنيع في المرتبة الثانية بقيمة تزيد على 460 مليون دولار ثم قطاع الموارد الطبيعية والبنية التحتية والطاقة.

وقد ذهبت نحو 50% من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2019 لقطاعات النقل والتصنيع و الموارد الطبيعية.

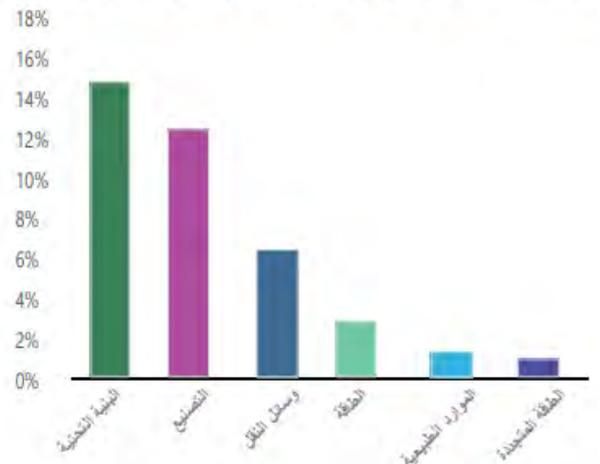
ومن الملاحظ أن أكبر وأصغر قطاعات الالتزامات (النقل والطاقة المتجددة، على التوالي) حافظا على هذا الترتيب للتعويضات المدفوعة أيضاً.

ويتعلق أكبر حجم للمطالبات المدفوعة في قطاع النقل بالمديين في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما يتعلق بالموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، في حين تتوزع التعويضات المدفوعة

التوزيع القطاعي للتعويضات المدفوعة لعمليات الائتمان متوسطة/طويلة المدى والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2019



حصة القطاع من المبالغ المستردة للعمليات متوسطة / طويلة المدى



المصدر: اتحاد بيرن سبتمبر 2020

صناعة الضمان في الدول الإسلامية

اتحاد أمان

تطوير جهات جمع المعلومات الائتمانية ووكالات تحصيل الديون، ومراكز التدريب وغيرها من المؤسسات التي تساهم في تقدم صناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

إجراء الدراسات والبحوث وإصدار النشرات والمنشورات وتنظيم المنتديات والمؤتمرات ذات الصلة بأغراض الاتحاد.

ويتكون هيكل الاتحاد من الأجهزة الثلاثة التالية:

1. الجمعية العامة: تتألف من ممثلي جميع أعضاء الاتحاد.

2. المجلس التنفيذي: هو الجهاز التنفيذي وصانع السياسات في الاتحاد ويضم سبعة أعضاء.

3. الأمانة العامة: هي الهيئة الإدارية الدائمة للاتحاد. ويتم اختيار الأمين العام من بين المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمدير التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمدير التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد التركي بالتناوب كل عامين.



اتحاد أمان (AMAN UNION) هو منتدى تأسس في 28 أكتوبر 2009 وفق اتفاقية بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات DHAMAN والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، ليضم شركات التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ويهدف الاتحاد الذي يضم 18 عضوا كاملا و8 منتسبين و16 بصفة مراقب إلى تعزيز وتطوير صناعة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في البلدان الأعضاء وتعزيز العلاقات

المتبادلة بين الأعضاء ورفع مستوى الأداء مع الاحترام التام للقيم الإنسانية وأخلاقيات العمل من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها ما يلي:

- تطوير وكالات ائتمان التصدير الوطنية المنشأة وإنشاء وكالات جديدة في الدول الأعضاء.
- تشجيع تبادل المعلومات، والمساعدة التقنية، والخبرة والتشاور فيما بين الأعضاء.

أعضاء اتحاد أمان (عضوية كاملة)

اسم الجهة (باللغة العربية)	الدولة	الموقع الإلكتروني	اسم الجهة (باللغة الإنجليزية)
1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.dhaman.org	The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation (DHAMAN)
2 المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	متعددة الأطراف	www.iciec.com	The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC)
3 الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	الجزائر	www.cagex.dz	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX)
4 الشركة المصرية لضمان الصادرات	مصر	www.ecgegypt.net	Export Credit Guarantee Company of Egypt (ECGE)
5 وكالة ائتمان الصادرات الاندونيسية	أندونيسيا	www.asei.co.id	Asuransi Ekspor Indonesia (ASEI)
6 صندوق ضمان صادرات إيران	إيران	www.egfi.org.ir	Export Guarantee Fund of Iran (EGFI)
7 الشركة الأردنية لضمان القروض	الأردن	www.jlgc.com	Jordan Loan Guarantee Corporation (JLGC)
8 شركة تأمين الائتمان اللبنانية	لبنان	www.lci.com.lb	The Lebanese Credit Insurer (LCI)
9 بنك الاستيراد والتصدير الماليزي	ماليزيا	www.exim.com.my	EXIM Bank of Malaysia
10 وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية	سلطنة عمان	www.ecgaoman.com	Export Credit Guarantee Agency of Oman (ECGA)
11 برنامج الصادرات السعودية	السعودية	www.sep.gov.sa	Saudi Export Program (SEP)
12 بنك التصدير والاستيراد - باكستان	باكستان	www.eximbank.gov.pk	EXIM Bank of Pakistan
13 الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات	السودان	www.naife.org	National Agency for Insurance and Finance of Exports (NAIFE)
14 شركة شيكان لتأمين وإعادة التأمين المحدودة	السودان	www.shiekanins.com	Shiekan Insurance & Reinsurance Co. LTD
15 الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	تونس	www.cotunace.com.tn	Compagnie Tunisienne Pour L'Assurance Du Commerce Extérieur (COTUNACE)
16 بنك التصدير والاستيراد التركي	تركيا	www.eximbank.gov.tr	Export Credit Bank of Turkey (Türk EXIM Bank)
17 شركة تأمين الصادرات - كازاخستان	كازاخستان	www.dppzhambyl.gov.kz/en/city/	JSC-Export Insurance Company -KazakhExport
18 بنك قطر للتأمين - وكالة قطر لتنمية الصادرات "تصدير"	قطر	www.qdb.qa	Qatar Development Bank (QDB) - Qatar Export Development Agency - TASDEER

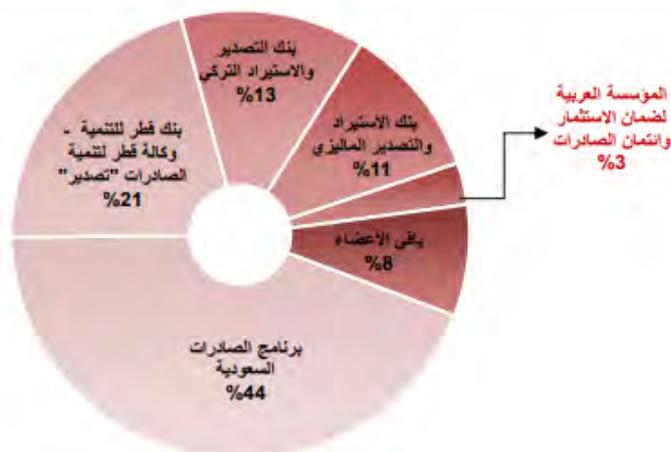
المصدر: اتحاد أمان - الاجتماع السنوي العاشر (مسقط - سلطنة عُمان) ديسمبر 2019

رؤوس أموال جهات الضمان

بلغ مجموع رؤوس أموال مؤسسات اتحاد أمان لعام 2018 نحو 9.1 مليارات دولار.

يعد برنامج الصادرات السعودية صاحب أكبر رأس مال بحصة 44% من ثم بنك قطر للتنمية - وكالة قطر للتنمية الصادرات "تصدير" بحصة 21%، ثم بنك التصدير والاستيراد التركي بحصة 13%، ثم بنك الاستيراد والتصدير الماليزي بحصة 11%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بحصة بلغت 3%، ثم باقي الأعضاء بحصص بلغ مجملها 8% من الاجمالي.

حصة أعضاء اتحاد أمان من إجمالي رأس المال عام 2018 (مليار 9.1)



عمليات الضمان الجديدة

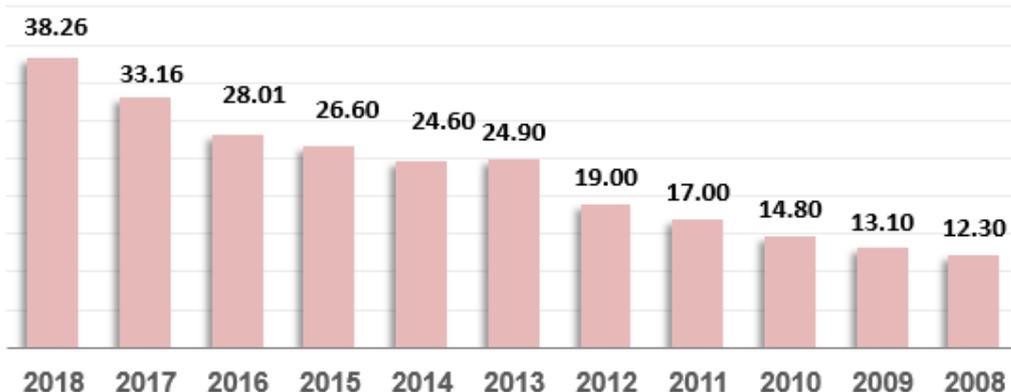
ارتفعت قيمة عمليات الضمان التي نفذتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء اتحاد أمان"، لتبلغ 38.26 مليار دولار خلال عام 2018، بنمو 15.4% مقارنة بعمليات ضمان بلغت قيمتها 33.16 مليار دولار في العام 2017.

توزيع العمليات

وقد توزعت عمليات الضمان الجديدة فيما بين الجهات العربية والإسلامية أعضاء الاتحاد كما يلي:

- تصدر بنك التصدير والاستيراد التركي المقدمة بقيمة 16.9 مليار دولار وبحصة بلغت 44% من مجمل العمليات.
- حلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الثانية بقيمة 9 مليارات دولار وحصة بلغت 24%.

حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان (مليار دولار)



حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية أعضاء اتحاد أمان لعام 2018 بالمليار دولار

الحصة من الإجمالي (%)	الإجمالي	الجهة
44	16.90	بنك التصدير والاستيراد التركي
24	9.03	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
6	2.48	شركة تأمين الائتمان اللبنانية
6	2.34	صندوق ضمان صادرات إيران
4	1.72	الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات
4	1.64	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
11	4.14	باقي الأعضاء
100	38.26	الإجمالي

حلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة السادسة بقيمة عمليات بلغت 1.64 مليار دولار وبحصة بلغت 4% من مجمل العمليات. وأخيرا توزعت بقية الحصص البالغ مجموعها 11% فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد.

جاءت شركة تأمين الائتمان اللبنانية وصندوق ضمان صادرات إيران، والشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي بحصص 6 و 6 و 4% على التوالي.

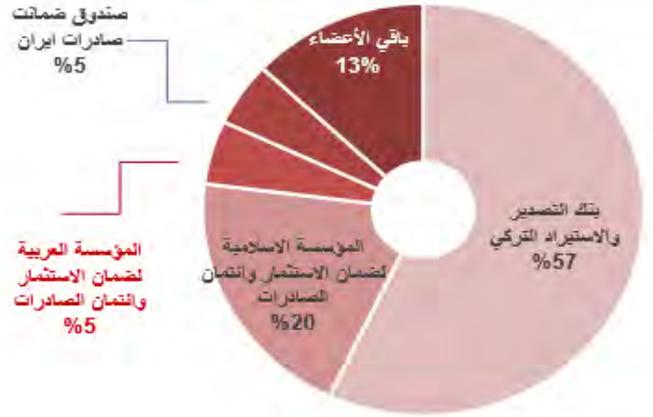
توزيع عمليات اتحاد أمان حسب نوع العقد 2018

استحوذت عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير على 66.8% من عمليات اتحاد أمان الاجمالية لعام 2018، فيما بلغت حصة عمليات الضمان المحلية 21.1%، تلتها عمليات ضمان الاستثمار بحصة بلغت 10%، وأخيرا ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط بحصة 2.2%.

توزيع عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير على الأعضاء 2018

حل بنك التصدير والاستيراد التركي في المقدمة بحصة 57%، ثم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بحصة بلغت 20%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بحصة 5%، ثم صندوق ضمان صادرات إيران بحصة 5%، وأخيرا باقي الأعضاء بمجمل حصص بلغ 13%.

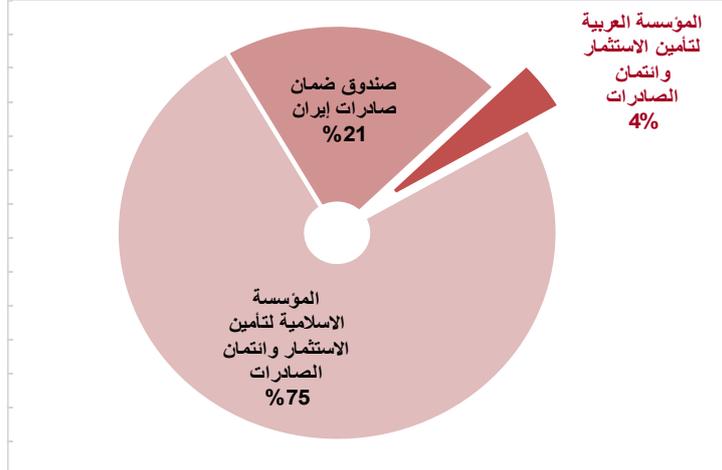
مساهمة أعضاء أمان في ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير 2018



مساهمة أعضاء أمان في ضمان الاستثمار 2018

حلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الأولى بحصة 75%، ثم صندوق ضمان صادرات إيران بحصة 21%، ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بحصة بلغت 4%.

مساهمة أعضاء أمان في عمليات ضمان الاستثمار 2018



المصدر: اتحاد أمان - الاجتماع السنوي العاشر (مسقط - سلطنة عُمان) ديسمبر 2019

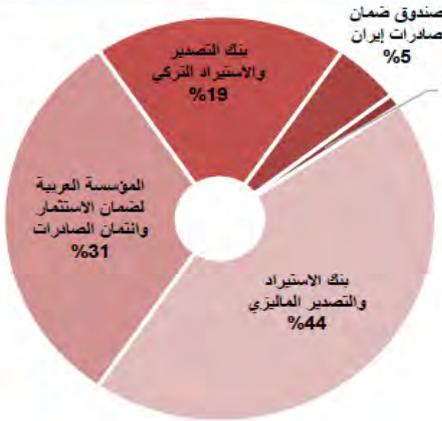
توزيع عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب نوع العقد (مليار دولار)

السنة	ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير	عمليات الضمان المحلية	ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط	عمليات ضمان الاستثمار
2013	18.7	4	0.8	1.4
2014	18.1	4.2	0.8	1.5
2015	18.6	5.2	1.7	1.1
2016	18.64	7.12	0.79	1.46
2017	22.24	7.5	0.77	2.64
2018	25.54	8.05	0.83	3.81

مساهمة أعضاء أمان في ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط 2018

تصدر بنك الاستيراد والتصدير الماليزي عمليات المدى المتوسط بحصة 44%، ثم حلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الثانية بحصة 31%، ثم بنك التصدير والاستيراد التركي بحصة 19%، ثم شركة كازاخستان لتأمين الصادرات بحصة 5%.

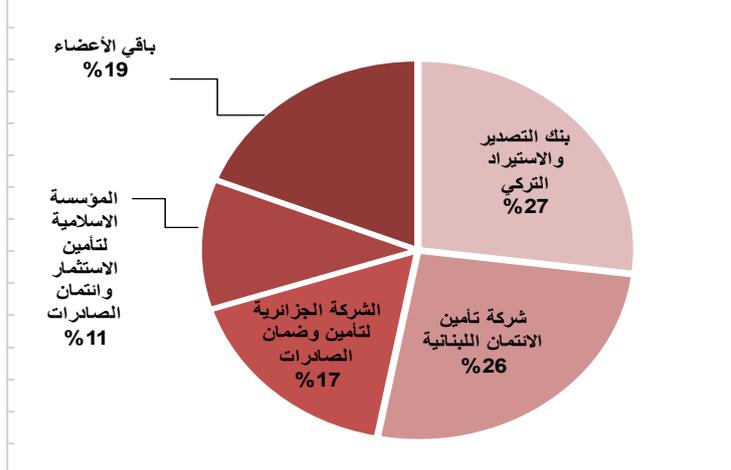
مساهمة أعضاء أمان في ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط 2018



توزيع عمليات الضمان المحلية على أعضاء أمان 2018

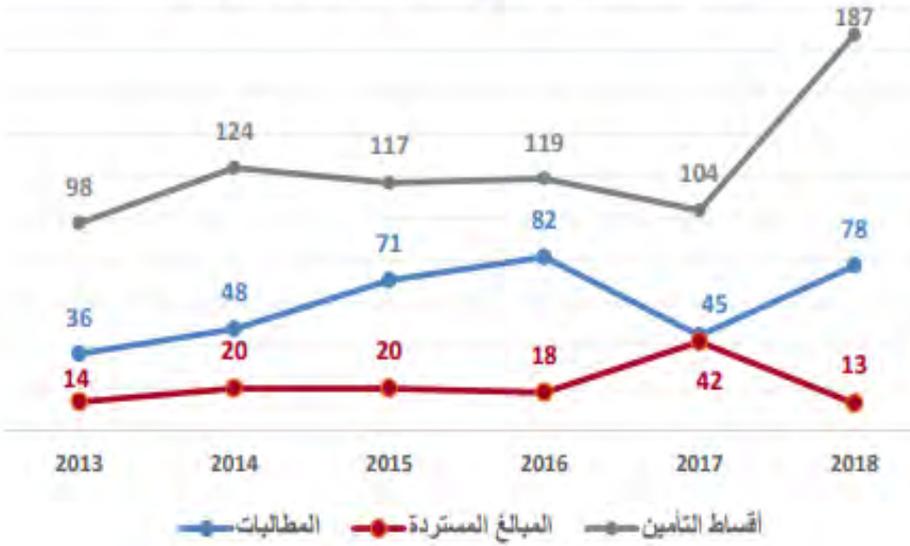
جاء بنك التصدير والاستيراد التركي في المقدمة بحصة 27%، ثم شركة تأمين الائتمان اللبنانية بنسبة 26%، ثم الشركة الجزائرية لتأمين وائتمان الصادرات بحصة 17%، ثم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بحصة بلغت 11%، وأخيرا باقي الأعضاء بمجمل حصص بلغ 19%.

مساهمة أعضاء أمان في ضمان الائتمان المحلي للمدى القصير 2018



تطور الأقساط والتعويضات المدفوعة والمستردة

تطور المطالبات والمبالغ المستردة (مليون دولار)



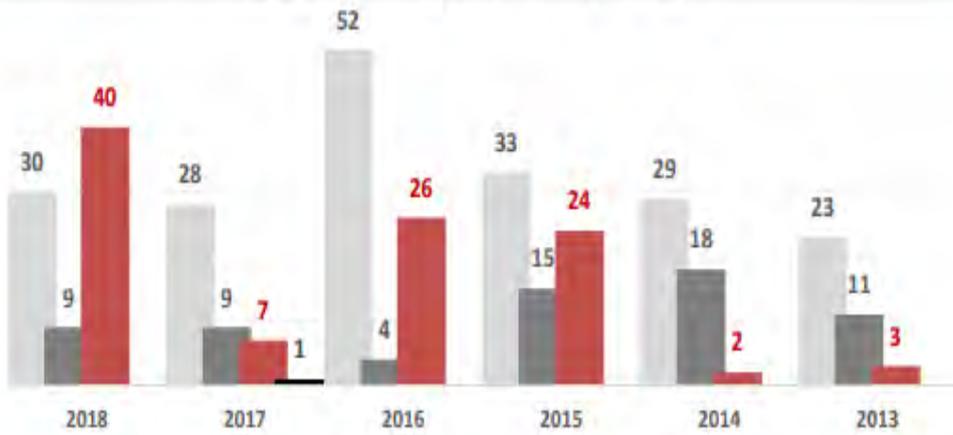
عاودت أقساط التأمين عن العمليات المبرمة ارتفاعها بمعدل 80% لتبلغ 187 مليون دولار. ورغم ارتفاع التعويضات المطلوبة بنسبة كبيرة بلغت 73.3% إلى 78 مليون دولار إلا أن مبالغ التعويضات المستردة عن المخاطر المحققة تراجعت بمعدل 69% لتبلغ 13 مليون دولار خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بالمطالبات حسب نوع العقد، حلت مطالبات ضمان الائتمان الصادرات للمدى المتوسط في المقدمة بالحصة الأكبر البالغة 51%، ثم ضمان الائتمان المحلي للمدى القصير بحصة 38% ثم ضمان الائتمان المحلي للمدى القصير بحصة 11%.

وفيما يتعلق بالتعويضات المستردة حسب طبيعة العمليات، فقد تركزت في عمليات ضمان الائتمان المحلي للمدى القصير بحصة 52.6%، ثم ضمان الائتمان المحلي للمدى المتوسط بحصة 25.2% ثم ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير 22.2%.

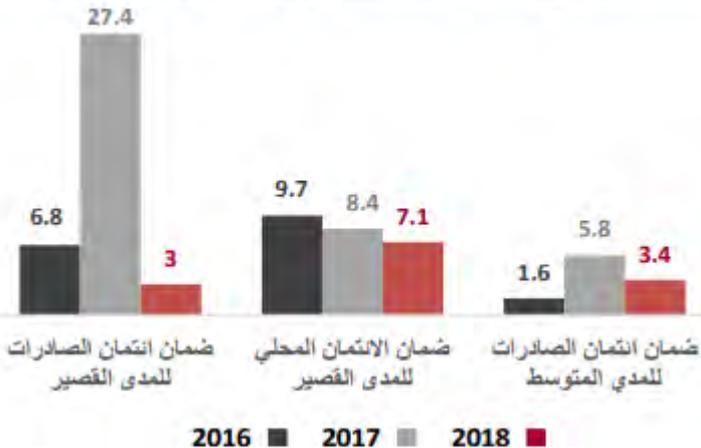
وفيما يتعلق بالتعويضات المستردة حسب الجهات، حلت الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات في المرتبة الأولى بحصة 51.1%، ثم صندوق ضمان صادرات إيران بحصة 25.2%، ثم بنك التصدير والاستيراد التركي بحصة 14.1%، ثم باقي الأعضاء بحصص إجمالها 9.6%.

تطور المطالبات حسب نوع العقد (مليون \$)

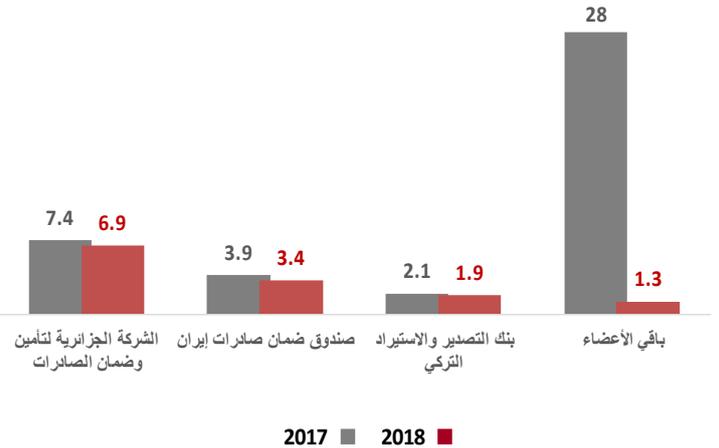


ضمان الاستثمار ■ ضمان ائتمان الصادرات للمدى المتوسط ■ ضمان الائتمان المحلي للمدى القصير ■ ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير

المبالغ المستردة حسب نوع العقد (مليون \$)



المبالغ المستردة حسب الأعضاء (مليون \$)



المصدر: اتحاد أمان - الاجتماع السنوي العاشر (مسقط - سلطنة عُمان) ديسمبر 2019

عمليات الضمان للصادرات الموجهة للدول العربية

العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية (مليار \$)



عمليات ضمان الائتمان القائمة للصادرات الموجهة للدول العربية

تراجع حجم العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية بقيمة 16.1 مليار دولار وبنسبة 8.5 % من 190 مليار دولار بنهاية عام 2018 الى نحو 174 مليار دولار بنهاية عام 2019 وهو ما يمثل 7.7% من مجمل العمليات في العالم. الا انها لازالت اعلى من المتوسط البالغ 161.5 مليار دولار سنويا خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2018.

تأمين ائتمان الصادرات في المدى القصير

تراجع حجم العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية في المدى القصير بمعدل 11.8% الى 68.6 مليار دولار في نهاية العام 2019 مقارنة مع العام 2018 وهو ما يمثل 4.3% من الإجمالي العالمي في نفس التاريخ.

تأمين ائتمان الصادرات في المدين المتوسط والطويل

تراجع حجم العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية في المدين المتوسط والطويل بمعدل 6.1% الى 105.7 مليار دولار في نهاية العام 2019 مقارنة مع العام 2018 وهو ما يمثل 15.7% من الإجمالي العالمي في نفس التاريخ.

العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية (مليار \$)

السنوات	المدى القصير			المدين المتوسط والطويل			الإجمالي	
	العالم	الدول العربية	% من العالم	العالم	الدول العربية	% من العالم	الدول العربية	% من العالم
2012	962.0	46.6	4.8%	680.7	105.6	15.5%	1,642.6	9.3%
2013	1,029.0	53.4	5.2%	709.0	98.6	13.9%	1,738.0	8.7%
2014	985.6	53.3	5.4%	694.7	93.2	13.4%	1,680.3	8.7%
2015	921.9	53.9	5.8%	703.5	97.5	13.9%	1,625.4	9.3%
2016	940.4	51.8	5.5%	675.5	95.2	14.1%	1,615.9	9.1%
2017	1,626.6	75.3	4.6%	742.0	116.0	15.6%	2,368.6	8.1%
2018	1,703.0	77.8	4.6%	729.5	112.6	15.4%	2,432.4	7.8%
2019	1,583.4	68.6	4.3%	674.8	105.7	15.7%	2,258.2	7.7%

المصدر: البنك الدولي، اتحاد بيرن، سبتمبر 2020

التوزيع الجغرافي لعمليات ضمان الائتمان القائمة للصادرات الموجهة للدول العربية



استحوذت 6 دول عربية على 77.3% من مجمل العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات الموجهة للدول العربية بنهاية عام 2019.

وحلت الإمارات في المقدمة بقيمة عمليات بلغت 30.2 مليار دولار وبحصة 17.4%، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 27.9 مليار دولار وبحصة 16%، ثم قطر في المرتبة الثالثة بقيمة 27.1 مليار دولار وبحصة 15.5% ثم مصر في المرتبة الرابعة بقيمة 25.3 مليار دولار وبحصة 14.5%، ثم سلطنة عمان في

المرتبة الخامسة بقيمة 14.5 مليار دولار وبحصة 8.3% ثم الكويت في المرتبة السادسة بقيمة 9.7 مليارات دولار وبحصة 5.6% من الإجمالي العربي.

عمليات ضمان ائتمان الصادرات القائمة (مليار \$)

حصة الدولة عام 2019	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الدولة
17.4%	30.2	38.1	39.7	29.9	32.2	34.3	35.2	35.2	الإمارات
16.0%	27.9	33.5	37.4	35.1	38.2	39.3	37.0	33.9	السعودية
15.5%	27.1	21.9	23.2	15.0	15.9	10.7	12.6	13.5	قطر
14.5%	25.3	23.6	21.8	18.7	16.0	9.7	10.5	11.5	مصر
8.3%	14.5	10.9	11.5	10.6	6.9	7.7	8.2	8.5	سلطنة عمان
5.6%	9.7	12.1	11.7	5.7	6.1	5.5	5.0	5.0	الكويت
5.1%	8.8	9.2	9.4	6.6	7.1	8.6	9.4	8.8	المغرب
3.9%	6.9	9.2	8.1	4.5	4.9	6.4	7.3	7.7	الجزائر
3.6%	6.2	9.6	6.9	6.1	8.8	7.6	8.7	9.5	العراق
3.3%	5.8	4.8	4.6	3.2	3.0	3.3	3.9	4.3	البحرين
2.7%	4.6	5.0	4.6	1.7	1.8	1.7	1.9	1.5	الأردن
1.8%	3.1	3.5	3.8	2.6	2.4	2.7	2.9	2.7	تونس
1.0%	1.7	2.4	2.4	1.5	1.5	1.5	1.3	0.9	لبنان
0.6%	1.1	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.1	0.1	جيبوتي
0.4%	0.7	0.6	0.5	0.4	0.2	0.4	0.4	0.4	موريتانيا
0.2%	0.3	0.5	0.4	0.5	1.0	1.5	2.2	2.9	ليبيا
0.1%	0.2	3.4	3.4	3.1	3.4	3.6	3.8	4.2	السودان
0.1%	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	فلسطين
0.05%	0.1	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	0.8	اليمن
0.005%	0.0	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	الصومال
0.003%	0.0	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	سورية
0.002%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جزر القمر
100%	174.3	190.4	191.3	147.0	151.3	146.5	151.9	152.2	الإجمالي

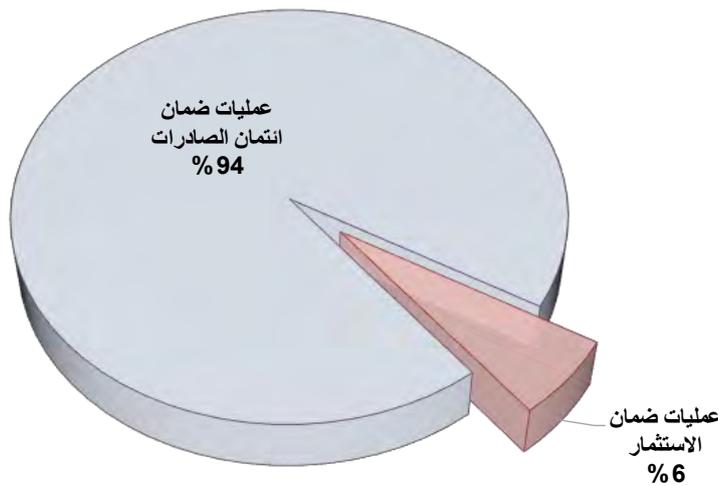
المصدر: البنك الدولي، اتحاد بيرن، سبتمبر 2020

عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تطور حجم عمليات المؤسسة

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف ائتماني AA- من قبل ستاندرز أند بورز العالمية خلال عام 2020. كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

توزيع عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خلال عام 2019



شهدت عمليات المؤسسة التامينية ارتفاعاً بقيمة 192.2 مليون دولار وبنسبة 11.7% من 1642 مليون دولار عام 2018 لتبلغ 1834 مليون دولار خلال العام 2019.

وجاء هذا النمو كمحصلة للارتفاع الكبير في عمليات ضمان ائتمان الصادرات بقيمة 256.6 مليون دولار وبنسبة 17.5% إلى 1723 مليون دولار، في مقابل تراجع عمليات ضمان الاستثمار بقيمة 64.3 مليون دولار وبنسبة 36.7% خلال نفس الفترة.

وقد توزعت عمليات المؤسسة خلال العام 2019 ما بين 94% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات و6% لعمليات ضمان الاستثمار.

وبنهاية العام 2019 بلغ الحجم التراكمي لعمليات المؤسسة منذ بدايتها عام 1974 ما يزيد على 20.6 مليار دولار.

تطور عمليات الضمان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خلال (2008-2019) (مليون دولار)



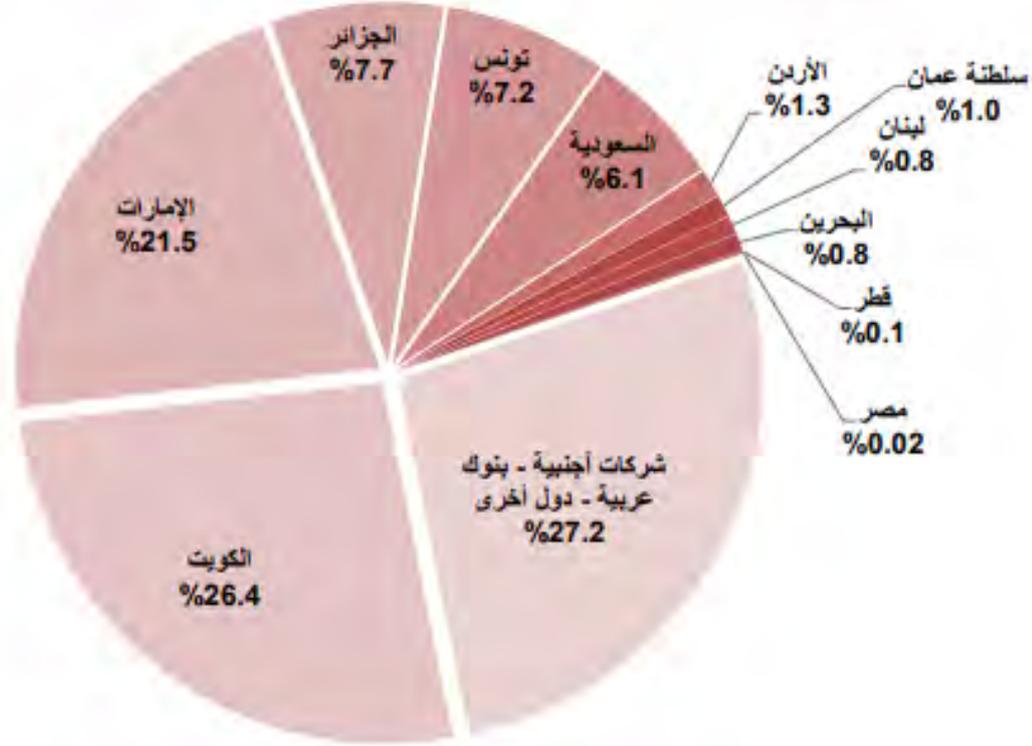
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تطور حجم عمليات الضمان بالمليون دولار (2019-2008)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الإجمالي
1,723.04	1,466.48	1,176.99	1,145.57	970.43	888.95	1,276.93	1,528.06	1,138.64	768.11	589.62	626.40	إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات
110.90	175.23	226.59	179.56	156.63	198.63	233.13	195.34	302.18	429.27	111.25	393.32	إجمالي عمليات ضمان الاستثمار
1,833.94	1,641.71	1,403.58	1,325.13	1,127.06	1,087.58	1,510.05	1,723.40	1,440.82	1,197.38	700.87	1,019.72	إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

عقود الضمان حسب الأقطار المستثمرة والمصدرة للسلع خلال الفترة (2019-2008)

توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار والسلع خلال عام 2019



يوضح التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية والمصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم خلال العام 2019، أن الكويت حلت في المرتبة الأولى بقيمة 483.4 مليون دولار وبحصة 26.4%، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 394.6 مليون دولار وحصة 21.5% ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 140.5 مليون دولار وحصة 7.7%، ثم تونس في المرتبة الرابعة بقيمة 132.3 مليون دولار وحصة 7.2%، ثم السعودية بقيمة 112.7 مليون دولار ونسبة 6.1%، ثم الأردن وسلطنة عمان ولبنان والبحرين وقطر ومصر. فيما توزعت بقية العمليات البالغ قيمتها 498.5 مليون دولار ونسبتها 27.2% على شركات أجنبية وبنوك عربية ودول أخرى غير عربية.

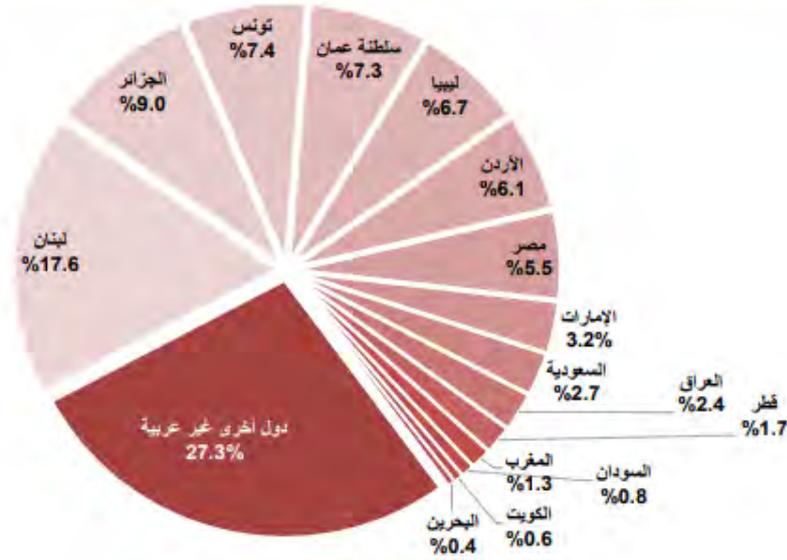
تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار والسلع بالمليون دولار وحسب الترتيب التنازلي لإجمالي القيمة

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	الإجمالي
السعودية	210.54	274.08	408.33	483.95	536.31	547.46	202.81	187.99	255.52	280.92	206.47	112.68	3,707.07
الكويت	435.28	134.71	449.23	320.58	159.64	217.59	207.25	153.48	231.03	219.97	280.01	483.36	3,292.15
الإمارات	48.83	9.36	9.99	50.34	63.21	87.85	126.43	137.72	261.53	215.57	351.13	394.56	1,756.52
تونس	122.94	109.65	85.49	78.95	61.33	4.17	103.69	96.74	90.16	142.09	173.86	132.30	1,201.35
لبنان	85.87	76.91	76.29	101.25	113.24	102.10	38.66	56.17	52.13	81.93	13.58	15.39	813.51
الجزائر	--	1.77	3.58	35.34	86.55	--	87.41	125.00	100.14	131.91	152.51	140.55	864.76
الأردن	2.82	3.14	14.28	118.48	75.21	55.25	28.55	92.79	26.93	29.84	27.21	23.09	497.59
البحرين	61.80	27.54	10.00	6.71	17.20	--	--	--	26.57	55.25	115.57	14.01	334.64
مصر	12.07	24.84	55.42	72.89	77.10	22.26	22.42	7.77	8.57	9.83	4.11	0.29	317.57
سورية	11.78	24.37	9.85	38.67	41.22	33.82	--	--	--	--	--	--	159.71
سلطنة عمان	5.47	4.04	3.58	10.62	7.26	--	10.00	9.21	16.43	28.56	37.43	17.53	150.14
السودان	10.81	10.48	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	21.29
قطر	--	--	--	9.98	--	--	0.90	--	--	--	--	1.71	12.59
فلسطين	--	--	--	0.09	0.56	0.68	0.71	0.32	0.32	--	--	--	2.68
شركات أجنبية - بنوك عربية - دول أخرى	11.52	--	71.33	112.97	484.57	438.87	258.75	259.88	255.80	207.70	279.84	498.46	2,879.69
الإجمالي	1,019.72	700.87	1,197.38	1,440.82	1,723.40	1,510.05	1,087.58	1,127.06	1,325.13	1,403.58	1,641.71	1,833.94	16,011.24

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

عقود الضمان حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال الفترة (2008-2019)

توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال عام 2019



يكشف التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال العام 2019، ان الدول العربية استفادت من 72.3% من مجمل عمليات المؤسسة، فيما استفادت الدول غير العربية بنسبة 27.3% من مجمل العمليات. وعلى صعيد الدول فقد حل لبنان في المرتبة الأولى بقيمة 322.5 مليون دولار وحصه 17.6% من الإجمالي، ثم الجزائر في المرتبة الثانية بقيمة 165.9 مليون دولار وحصه 9%، ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 136.1 مليون دولار وحصه 7.4%، تلتها سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 133.4 مليون دولار وحصه 7.3%، ثم ليبيا بقيمة 122 مليون دولار وحصه 6.7%. وتوزعت بقية العمليات البالغ نسبتها 24.7% على 10 دول عربية أخرى وبإجمالي 453.1 مليون دولار.

تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة

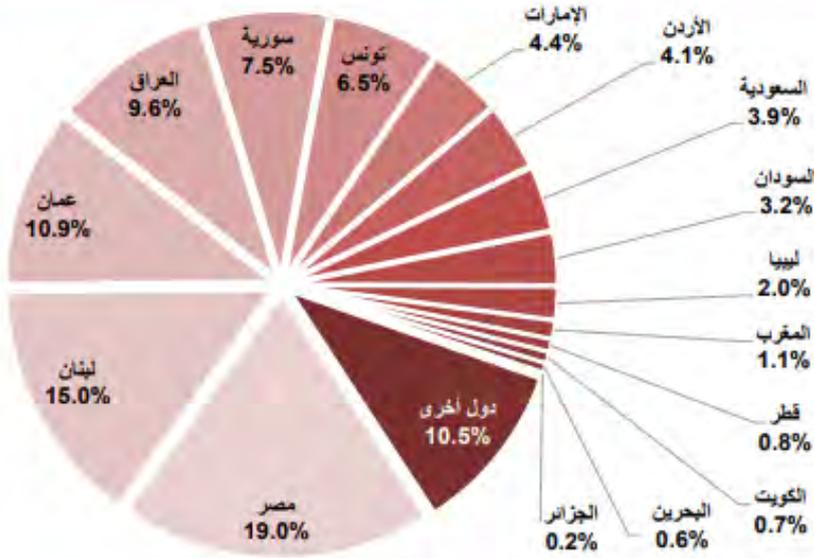
حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار وحسب الترتيب التنازلي لإجمالي القيمة

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	الإجمالي
1 مصر	10.01	27.26	27.18	60.60	228.99	207.94	93.85	119.91	171.76	205.41	180.64	101.19	1,434.73
2 الجزائر	5.61	4.46	3.82	113.52	159.28	83.42	57.04	204.10	138.50	144.88	164.64	165.86	1,245.13
3 لبنان	16.77	5.00	18.41	28.73	99.40	79.34	71.45	97.21	174.84	158.34	302.97	322.50	1,374.96
4 السودان	163.20	107.35	318.64	150.22	58.78	48.12	20.91	20.68	16.74	87.09	31.15	15.00	1,037.87
5 الإمارات	28.90	57.96	91.79	174.68	206.61	102.97	45.57	66.09	79.88	71.41	59.30	58.51	1,043.68
6 السعودية	47.01	47.50	54.56	124.17	175.71	99.22	62.55	51.34	105.73	71.71	71.15	48.85	959.50
7 تونس	26.45	17.20	26.13	29.83	51.72	25.45	28.07	127.11	122.64	167.44	188.72	136.12	946.87
8 ليبيا	175.89	3.86	107.47	83.64	87.92	92.24	20.83	14.00	42.61	39.56	30.00	122.06	820.07
9 سورية	193.09	31.88	104.10	74.64	58.04	50.00	35.25	35.25	35.25	35.25	35.25	35.25	652.75
10 الأردن	29.43	41.29	44.59	98.20	68.77	52.93	42.91	53.76	24.93	38.22	27.80	112.09	634.93
11 العراق	--	--	--	--	2.73	10.94	57.51	110.61	93.46	91.38	110.30	43.63	520.57
12 الكويت	31.31	47.84	51.29	76.23	70.87	65.03	25.83	24.01	22.66	16.84	15.59	10.40	457.91
13 المغرب	3.57	38.00	52.97	44.59	22.04	11.44	58.96	38.29	39.12	34.30	37.22	23.52	404.01
14 قطر	9.33	28.23	33.64	36.52	46.07	38.99	15.71	16.76	13.83	17.44	45.49	31.71	333.73
15 سلطنة عمان	11.24	16.41	13.04	20.81	22.78	19.79	31.43	16.70	24.29	29.86	73.44	133.39	413.19
16 البحرين	17.20	26.71	25.02	46.77	42.23	36.18	27.42	9.27	8.48	7.23	10.19	8.18	264.88
17 اليمن	12.18	8.54	37.03	30.40	30.84	42.86	43.97	--	--	--	--	--	205.82
18 موريتانيا	--	--	--	--	--	1.00	1.67	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	22.67
الإجمالي العربي	781.20	509.49	1,009.67	1,193.55	1,432.77	1,067.88	740.93	1,010.09	1,119.72	1,221.35	1,353.60	1,333.02	12,773.28
1 آسيا	110.18	72.10	50.77	73.39	62.04	130.76	101.02	68.67	126.80	138.96	167.26	350.01	1,451.95
2 أوروبا	99.03	73.46	95.53	123.72	194.45	166.04	35.22	15.31	26.52	27.20	79.67	43.29	979.43
3 أفريقيا	23.69	25.75	22.06	31.35	12.90	10.81	1.37	12.23	11.75	3.35	3.96	0.48	159.70
4 أمريكا الشمالية	0.06	0.19	7.42	8.54	1.57	--	--	--	--	--	--	--	17.79
5 أمريكا الجنوبية	0.10	1.14	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	1.24
6 أخرى	5.47	18.73	11.93	10.27	19.67	134.56	209.05	20.75	40.35	12.71	37.22	107.13	627.85
إجمالي الدول الغير عربية	238.52	191.38	187.70	247.27	290.64	442.17	346.65	116.97	205.41	182.22	288.11	500.92	3,237.96
الإجمالي	1,019.72	700.87	1,197.38	1,440.82	1,723.40	1,510.05	1,087.58	1,127.06	1,325.13	1,403.58	1,641.71	1,833.94	16,011.24

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات

التوزيع الجغرافي للعقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2019

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2019



بلغت قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2019 نحو 468 مليون دولار.

وقد توزعت تلك القيمة جغرافيا ما بين 89.5% للدول العربية و10.5% للدول غير العربية.

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد حلت مصر في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 89 مليون دولار وبنسبة 19%، من مجمل الضمانات، ثم لبنان في المرتبة الثانية بقيمة 70.1 مليون دولار بنسبة 15% من الإجمالي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 50.9 مليون دولار وبحصصة تبلغ 10.9%، ثم العراق رابعا بقيمة 45 مليون دولار وبنسبة 9.6%، ثم سورية خامسا بقيمة 35.3 مليون دولار وبنسبة 7.5%، تليها تونس سادسا بقيمة 30.6 مليون دولار وبنسبة 6.5%.

كما حلت الامارات سابعا بقيمة 20.8 مليون دولار وبنسبة 4.4%، تليها الاردن في المركز الثامن بقيمة 19.1 مليون دولار وبنسبة 4.1%، ثم السعودية تاسعا بقيمة 18.5 مليون دولار وبنسبة 3.9%، تليها السودان في المركز العاشر بقيمة 15 مليون دولار بنسبة 3.2%، ثم ليبيا والمغرب وقطر والكويت والبحرين والجزائر.

في حين بلغت قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2019 للدول غير العربية 48.9 مليون دولار وبنسبة 10.5% من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على آسيا بنسبة 5.9% من الإجمالي و4.5% لأوروبا و0.1% لبقية دول العالم.

إجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2019 حسب القطر المضيف / المستورد للاستثمار والسلع

الدولة	القيمة بالمليون دولار	من الإجمالي %
1 مصر	89.01	19.0%
2 لبنان	70.07	15.0%
3 عمان	50.85	10.9%
4 العراق	45.02	9.6%
5 سورية	35.25	7.5%
6 تونس	30.58	6.5%
7 الإمارات	20.75	4.4%
8 الأردن	19.05	4.1%
9 السعودية	18.46	3.9%
10 السودان	15.00	3.2%
11 ليبيا	9.39	2.0%
12 المغرب	5.18	1.1%
13 قطر	3.52	0.8%
14 الكويت	3.18	0.7%
15 البحرين	2.67	0.6%
16 الجزائر	0.91	0.2%
إجمالي الدول العربية	418.90	89.5%
1 آسيا	27.41	5.9%
2 أوروبا	20.99	4.5%
3 أفريقيا	0.28	0.1%
4 مجموعة دول	0.22	0.0%
إجمالي الدول الغير عربية	48.90	10.5%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

للاستفسار عن محتويات النشرة يرجى الاتصال بإدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول

مدير إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول

رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول

رئيس وحدة البحوث والنشر

خبير تحليل إحصائي للبيانات والنمذجة

سكرتير

د. رياض بن جليلي

منى قمحية

أحمد الضبع

أنيس الوسلاطي

أيمن غازي

+965-24959529



aymang@dhaman.org



www.dhaman.org





المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

